الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(542)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان فى العالم	57

القحطاني للإعلام الغربي: لدينا أنظمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 5 رمضان 1437هـ - 10 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=266740&CategoryID=5

تبوك: صالح السعدي

أكدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان رئيسها الدكتور مفلح القحطاني، أن ما تداوله موقع إخباري عالمي بأن الشرطة البريطانية تخطط لتدريب السعوديين على تقنيات تتبع الجرائم الإلكترونية، وذلك رغم مخاوف من استخدامها للوصول إلى أشخاص وتعذيبهم، أقاويل لا أساس لها من الصحة، مؤكدا أن للمملكة أنظمة وقوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية، واصفا ما يروج له الإعلام الغربي بأن له دوافع خاصة.

أقاويل ليس لها أساس

أوضح الدكتور القحطاني لـ"الوطن"، أن هذه الأقاويل ليس لها أساس، مشيرا إلى أن الوضع في المملكة تحكمه أنظمة وقوانين تخضع للعلاقات والإجراءات، وأضاف "دستور المملكة هو الشريعة الإسلامية وبالتالي مثل هذا الحديث نسمعه بشكل دائم من الجهات الغربية ويسوق هنا وهناك وتروج له بعض وسائل الإعلام التي لها دوافع ومصالح خاصة بها."

لا تجاوز على الحقوق

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان "الوضع في المملكة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فيه التزام بتطبيق القوانين واحترام لها وللحقوق، والجمعية لم ترصد خلال عملها الممتد إلى 12 عاما أي سياسة ممنهجة للانتهاك أو للتجاوز على حقوق الإنسان"، وأضاف "ما يقع من حالات فردية يتم التحقيق فيها واتخاذ الإجراءات النظامية، ويعاقب المتسبب أو المتجاوز، ونحن لا نعلق كثيرا على مثل هذه الأقاويل، وإذا كان هناك تعاون أو تدريب لبعض الأشخاص فهو يكون وفق للقوانين وبما يحقق المصلحة العامة وليس بما يتضمن تجاوز لحقوق الأفراد."

قضاء عادل

أشار الدكتور القحطاني، إلى أن هناك نظاما للجرائم المعلوماتية وآلياتها وإجراءاتها، ويخضع من يتهم بمخالفة هذا النظام لإجراءات قضائية ومحاكمات، ومثل هذه الأنظمة هي بذاتها تتضمن عقوبات، وإذا تحقق وجود من ارتكب أي تجاوز لهذه الأنظمة، يتم إحالته للمحاكمة ويأخذ جزاءه بحسب الأنظمة القائمة، مبينا حرصهم على الالتزام بتنفيذ القانون وأن تكون هناك محاكمة عادلة تطبق من قبل القضاء. وقال "عندنا الثقة الكاملة في القضاء أن يطبق هذه الأنظمة في عدالة، وفيما يضمن للجميع إمكانية الاعتراض على الأحكام والاستئناف عندما تصدر بحيث يكون هناك محاكمات لمن يتهم بمثل هذه القضايا."

أخبار مغلوطة

يأتي ذلك للرد على ما نشره موقع إخباري عالمي يشير إلى أن الشرطة البريطانية تخطط لتدريب السعوديين على تقنيات تتبع الجرائم الإلكترونية، وذلك رغم مخاوف من استخدامها للوصول إلى أشخاص وتعذيبهم.

وأضاف الخبر أن الموقع الإخباري، اطلع على أوراق تظهر أن كلية الشرطة في إنجلترا وويلز، قالت إنه توجد مخاطر تتعلق بحقوق الإنسان، لكنها أشارت إلى إمكانية متابعة هذه المخاطر. فيما قالت مجموعة حقوق الإنسان "إرجاء" إن التدريب بمثابة "فضيحة."

إعلاميو الجوف يشاركون نزلاء التأهيل الشامل أمسياتهم الرمضانية

المصدر: جريدة عيون الخليج الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.gulfeyes.net/saudi-arabia/366941.html

شارك إعلاميو الجوف نزلاء مركز التأهيل الشامل بمنطقة الجوف أمسياتهم من خلال الخيمة الرمضانية التي انطلقت فعالياتها منذ مطلع الشهر الفضيل وتستمر حتى 21-9-1437هـ .

وفي بداية الزيارة قدم الإعلاميين الهدايا للنزلاء مهنئينهم في الشهر الفضيل، حيث أعرب الزميل عبد العزيز بن عبد الواحد الحموان رئيس ملتقى إعلاميي الجوف باسمه ونيابه عن إعلاميين المنطقة عن شكرهم للجهود التي تقوم بها إدارة المركز من أجل الترفيه عن
نزلاء المركز وتنوع الفعاليات التي أدخلت السرور عليهم .

وفي نهاية اللقاء شارك الإعلاميين النزلاء في بعض الأهازيج والتقاط الصور معهم وقد حضر الأمسية الرمضانية رئيس مجلس إدارة نادي ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة الجوف الأستاذ عبدالله بن مصلح المريح ومدير فرع جمعية حقوق الإنسان بالجوف الأستاذ ظاهر الفهيقي ومنسوبي المركز .

المملكة تتجاوز 18 مرشحاً وتفوز بعضوية «لجنة خبراء الأمم المتحدة»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16103370

الرياض-الحياة

نجحت المملكة في تجاوز 18 مرشحاً يمثلون الدول الأعضاء في اتفاق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تنافسوا جميعهم على الفوز بتسعة مقاعد في عضوية لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وحقق مرشح المملكة الدكتور أحمد بن صالح السيف فوزاً متقدماً في عضوية اللجنة بـ112 صوتاً.

وبهذه المناسبة بارك رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان هذا الاستحقاق، موضحاً أمس (الأربعاء) - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أنه امتداد لدور المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، في مجال حقوق الإنسان واللجان الأممية من خلال خبراء من أبناء وبنات المملكة، كما يعكس اهتمام المملكة برعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مما جعلهم يصلون إلى هذا المستوى، مشيراً إلى أن فوز السيف يعد أحد ثمرات رعاية المملكة لأبنائها، ولم يكن ليتحقق لولا الدعم والرعاية الذي يلقاه الجميع من القيادة، متمنياً التوفيق والسداد لمرشح المملكة في أداء مهماته.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«العدل» تعتمد مراكز لتنفيذ أحكام الحضانة والزيارة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16030612

الرياض - «الحياة»

أعلنت وزارة العدل عن مبادرة «إنشاء مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة»، تعزيزاً لحماية حقوق الطفل، وحفظاً لخصوصية الأسرة، وذلك ضمن مبادراتها الـ14 في برنامج التحول الوطني 2020.

وتهدف الوزارة من خلال هذه المبادرة إلى التيسير على الأزواج المفترقين، لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ضمن بيئة ملائمة لأفراد العائلة، تراعي الجوانب النفسية والأبعاد الاجتماعية للطفل المحضون.

ويتُوقع أن تفتح هذه المراكز المجال لبنات الوطن المختصات في المجالات الاجتماعية والنفسية، لإيجاد فرص عمل في مجال الخدمة الاجتماعية، وتعزز من فرص التعاون بين وزارتي العدل والعمل والتنمية الاجتماعية، ممثلة في الجمعيات المتخصصة في التنمية الأسرية، وتحقيق مفهوم الشراكة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية.

وتعتمد المبادرة في عملية التنفيذ على دعم وتعاون عدد من الجهات الحكومية، بهدف المحافظة على حقوق الطفل المحضون، وتمكينه من رؤية والديه، في بيئة صحية مناسبة، من خلال برامج اجتماعية ملحقة بتلك المراكز، يتم تنفيذها من خلال مختصين في برامج الطفولة والخدمة الاجتماعية. ويؤطّر تعاون «العدل» مع »العمل والتنمية الاجتماعية» ممثلة في الجمعيات المتخصصة في التنمية الأسرية، وكذلك لجان التنمية الاجتماعية، لوضع الخطط العامة لتشغيل هذه المراكز الاجتماعية، ضمن بيئة مناسبة، إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص للإسهام في إنشاء هذه المراكز ورعايتها مادياً ومعنوياً، ودعم الجهود الرامية لتحقيق المنفعة المرجوّة من هذه المراكز على المدى الطويل.

وتم تشكيل فريق عمل من الوزارتين يتابع مراحل إنشاء هذه المراكز النموذجية، ويعمل على الإفادة من المراكز الحالية في لجان التنمية الأسرية، لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة في عدد من مناطق المملكة. وتعمل وزارة العدل حالياً على الإفادة من خبرات الجمعيات المتخصصة في تنفيذ مثل هذه البرامج، التي تستهدف إيجاد بيئة مناسبة لرؤية وزيارة المحضون، من خلال التعاون المباشر في تحويل الحالات بشكل مباشر للجمعية، من خلال إجراءات مقننة تضمن التنفيذ السليم للحكم الشرعي ومراعاة حال الطفل. كما بدأت الوزارة في التعاون مع جمعية «مودة»، للحد من الطلاق وآثاره في مدينة الرياض، من خلال بيت مودة النموذجي، الذي يتم العمل فيه خلال أيام العطل الأسبوعية، وينفذ قرابة 50 حالة يومياً.

وأوردت دراسة الجدوى التي أعدتها الوزارة في هذا الشأن أعداد المستفيدين بحسب المعطيات البيانية ومعدلاتها للأعوام الماضية، بإجمالي 208.299 مستفيداً لمراكز تنفيذ أحكام الحضانة خلال الفترة المقبلة (من 2016 إلى 2020).

القبض على 34 طفلاً متسولاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16030619

الرياض -الحياة
صرح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة الرياض أن الأجهزة الأمنية المرتبطة بشرطة المنطقة واللجان الميدانية باشرت حملتها المشتركة لمكافحة ظاهرة التسول خلال شهر رمضان المبارك، إذ تم يوم الخميس الرابع من رمضان ضبط 90 متسولاً ومتسوله (من مختلف الجنسيات والأعمار، منهم 34 طفلاً.(
جرى إحالتهم جميعاً إلى إدارة مكافحة التسول التابعة لوكالة الرعاية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لإكمال اللازم بحسب الاختصاص، مؤكداً أن الحملة مستمرة طوال الشهر الكريم.

"العمل" تحدد 6 ساعات للعمل في رمضان لمنشآت القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 شعبان 1437هـ - 4 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15908380

الرياض - الحياة
أوضح الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل ان عدد ساعات العمل خلال شهر رمضان المبارك بالنسبة لمنشآت القطاع الخاص حُدّدت بـ6 ساعات في اليوم، بدلاً من 8 ساعات طيلة الشهر الفضيل، إذا اعتمد صاحب العمل المعيار اليومي، أو 36 ساعة في الأسبوع إذا اعتمد المعيار الأسبوعي.
ودعا أبا الخيل منشآت القطاع الخاص كافة إلى الالتزام بساعات العمل المحددة في شهر رمضان، وفق نظام العمل.

بان كي مون يتذمر من تجاهل مجلس الأمن له .. وبريطانيا ترحب باتفاقه مع السعودية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16013505

نيويورك - «الحياة»
أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن تذمره العلني من «عدم دعم» مجلس الأمن له في شأن موقفه من إدراج اسم التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن في تقريره حول الأطفال والنزاعات المسلحة، في وقت رحبت العضو الدائم في مجلس الأمن بريطانيا بالاتفاق بين بان والسعودية بشطب اسم التحالف من التقرير، وإجراء مراجعة له.
وقال المتحدث باسم الأمين العام ستيفان دوجاريك: إن بان «ينفذ تعليمات مجلس الأمن، وبالتالي أين دعم المجلس، سواء في مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة أم سواها»؟
وأشار دوجاريك إلى أن الموقف الذي حصل مع الأمين العام لم يكن الأول، إذ إنه كان أعرب عن خيبته حيال عدم تلقيه الدعم من مجلس الأمن في خلافه الحاد مع المغرب قبل شهرين.
وقال دوجاريك إن بان «كان واضحاً جداً وشفافاً» في مؤتمره الصحافي أول من أمس، «بأن الضغط الذي تعرّض له غير مقبول، وهو يحتاج إلى أن يُمنح السلطة الكافية لتطبيق ولايته في القضايا التي أوكل بمتابعتها» من مجلس الأمن.
وكان السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة ماثيو ريكروفت رحب بالاتفاق الذي توصلت إليه السعودية مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون على حذف اسم التحالف من تقريره المتعلق بالانتهاكات ضد الأطفال في اليمن، وإجراء مراجعة للتقرير، مع الأخذ بمعلومات التحالف في هذا الإطار.
وقال ريكروفت أمس إنه يرحب «بتوصل الأمين العام والسعودية إلى اتفاق على تحليل الحالات الواردة في التقرير»، واعتبر أنه «من المهم أن يسير الأمين العام للأمم المتحدة قدماً بالعمل الذي اتفق مع السعودية على القيام به»، في إشارة إلى حذف الاسم وإجراء مراجعة للتقرير والأخذ بالمعلومات التي سيتسلمها من التحالف في هذا الإطار.
وشدد ريكروفت على أنه «لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للوضع في اليمن، وما يهم هو أن يواصل الأطراف المحادثات في الكويت إلى حين التوصل إلى تسوية، ونحن ندعم مبعوث الأمين العام إلى اليمن» في عمله.
وأكد أن بريطانيا «تدعم سياسياً التحالف الذي تقوده السعودية، وفي الوقت نفسه ندعو التحالف إلى التحقيق في أي ادعاءات عن تأثير النزاع في الأطفال أو أي شيء آخر.«
من جانبه، قال السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، رداً على سؤال عن موقفه حيال تراجع بان عن إيراد اسم التحالف في التقرير، إنه يعتقد أن »الأمانة العامة يجب أن تكون أكثر استقلالية في كتابة التقارير، ونحتاج إلى عالم أفضل يتقيد فيه الجميع بالقواعد»، من دون أن يشير بالاسم إلى التحالف.
وكان السفير السعودي في الأمم المتحدة عبدالله المعلمي أكد تمسك المملكة باستمرار التعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة بشكل بنّاء وإيجابي، واستعدادها لتقديم المعلومات الضرورية عن الحال في اليمن، بهدف دعم إجراء مراجعة للتقرير.

«الأفلاج»: استياء وغضب بسبب تردي الخدمات في المستشفى العام

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16012651

الأفلاج - مفلح العبود
يشهد المستشفى العام في محافظة الأفلاج تردياً في الخدمات الطبية، ونقصاً في الأجهزة والمعدات والكادر الطبي، وتعطل أجهزة التبريد، وتصدع المباني.
وأعرب الأهالي عن استيائهم عبر «وسم» في «تويتر» وبرقيات وخطابات إلى وزير الصحة، طالبوا خلالها باستشاري أوردة وشرايين، وطبيب مخ وأعصاب، إضافة إلى أجهزة ومعدات طبية. ويخدم المستشفى الوحيد في المحافظة أكثر من 60 مركزاً وهجرة.

بدورهم، كشف سكان المحافظة لـ«الحياة» عن التعب والعناء بسبب قطع المسافات الطويلة طلباً للعلاج في مجمعات الرياض الطبية، تاركين أعمالهم وأولادهم ومصالحهم الشخصية، والعديد من المواقف السلبية في المستشفى، مثل تعطل أجهزة التبريد، وإضراب بعض الموظفين عن العمل بسبب الرواتب وتسيب العديد منهم، وتوقف المستشفى عن العمل، كما أشاروا إلى تدني خدمات المراكز الصحية في المحافظة التي هي عبارة عن سرير ودكتور وممرضة وحبوب بنادول ومضاد حيوي، بحسب وصفهم، مطالبين بالبدء في إنشاء المبنى الجديد للمستشفى، الذي اعتمدت الحكومة موازنته بـ170 مليون ريال.

من جهته، أكد مدير المستشفى العام في الأفلاج شاهر بن صقر حرص وزارة الصحة واهتمام المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الرياض عبر مديرها ناصر الدوسري ونائبه سطام الشيحة بالوضع القائم في المستشفى، وذلك من خلال سد حاجاته عبر توفير استشارية في قسم النساء والولادة واستشاري تخدير.

وحول تأخر رواتب بعض موظفي المستشفى، أشار العتيبي إلى أن الموظفين المتأخرة رواتبهم يتبعون لشركة خاصة، مؤكداً أن المستشفى يقوم بدوره وهو الرفع إلى وزارة الصحة بمعاناة الموظفين مع الرواتب، والوزارة بدورها ستلاحق الشركة بشكل نظامي وقانوني.

تعديلات مقترحة لنظام وثائق السفر تعالج مشكلات المرأة مع الجواز

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1510688

الرياض ـ عبدالسلام البلوي

أيَّدت لجنة مجلس الشورى الأمنية ملائمة دراسة مقترح لتعديل نظام وثائق السفر مؤكدةً وجود حاجة لإجراء تعديلات للنظام تعالج بعض المشكلات التي تواجه المرأة عند حاجتها للسفر سواء أكانت متزوجة أو غير متزوجة، وإمكانية معالجة الإشكالات التي تواجه المرأة عند حاجتها لجواز السفر بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم وعادات المجتمع وقيمه من خلال إجراء تعديلات مناسبة على نظام الوثائق.

ودرست اللجنة اقتراح الأعضاء حمدة العنزي، عطا السبيتي، لطيفة الشعلان، محمد الخنيزي، وهيا المنيع، حيث نص المقترح على عدد من الأهداف في مقدمتها الحفاظ على الأمن الوطني في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، وتحقيق الاتساق بين أنظمة ولوائح المملكة الخاصة بحصول المواطنة على الوثائق الوطنية، وتقليص الفجوة الحالية بين مواد نظام وثائق السفر وواقع تطبيقها من المديرية العامة للجوازات وخاصة المواد المعنية بحصول المرأة على جواز السفر.

ويستهدف المقترح حسبما يرى الأعضاء، مساندة المشروع الوطني لتمكين المرأة السعودية من الحصول على الوثائق الوطنية، وتعزيز مواطنتها بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق وخاصة حصولها غير المشروط على الوثائق، إضافة إلى رفع الأضرار العلمية والعملية والمادية المترتبة على عدم حصولها على الجواز إلا بموافقة ولي الأمر.

مقترحا لتطوير معايير السلامة وضمان حقوق المعاقين بالمساجد 18

سلالم للطوارئ وتخصيص أماكن للمعاقين أهمها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682788

سعد القابوسي - جدة

دعا محمد توفيق بلو، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة العمى، عضو مجلس إدارة جمعية «إبصار»، إلى ضرورة تطوير معايير الأمن والسلامة في المساجد؛ بما يضمن حقوق المعاقين، والمكفوفين في ارتياد المساجد، وأداء الصلوات بها، مقدمًا في سبيل تحقيق هذا الهدف 18 مقترحًا.

وتمثلت المقترحات الـ18 التي قدمها «بلو» في الآتي :

*تطوير المعايير الخاصة بسلامة المساجد والمصلين أسوة بما هو معمول به في أماكن التجمعات البشرية الأخرى .

*ضرورة وجود ممرات آمنة لذوي الإعاقة والمكفوفين للدخول إلى المساجد .

*تجهيز أماكن محددة للمعاقين لأداء العبادة بنفس مطمئنة وإخلائها من الحواجز ودعامات الظهر ورفوف المصاحف المعلقة .

*إضافة سلالم طوارئ ومخارج إخلاء بالمساجد الكبرى.

*تجهيز أماكن محددة للمعاقين بدورات المياه في المساجد.

*تلافي الحفريات بالمناطق المحيطة بالمساجد وسرعة إنجازها.

*وضع خطط لإدارة تحركات المصلين بالمساجد الكبرى وخاصة عند الخروج بعد انتهاء الصلاة لتلافي التدافع الذي يضر المعاقين وكبار السن والمرضى والأطفال.

*تهيئة تهوية جيدة داخل المساجد لعدم تعرض كبار السن والمرضى لضيق التنفس .

*تنفيذ برامج توعوية بأهمية التنظيم في الحركة داخل المساجد وفي أثناء الدخول والخروج.

*تخصيص أماكن لوضع الأحذية وعدم تركها بطريقة عشوائية أمام الأبواب لعدم عرقلة حركة المكفوفين.

*منع وقوف السيارات حول المساجد لتيسير حركة المعاقين من وإلى المسجد .

*توعية المهندسين بضرورة عدم وضع حواجز على مداخل وممرات المساجد والاهتمام بمخارج الطوارئ والسلامة .

*وضع شروط للحد من العوائق التي تواجه المصلين في المساجد وإيجاد بيئة عمرانية متوافقة مع حياة المعاقين والمكفوفين.

*تخصيص موقف سيارة خاص أمام بوابة المسجد لإنزال المصلين غير القادرين على المشي .

*أن تكون عامة الأرصفة المحيطة بالمساجد خالية من أي عوائق تجميلية أو بنائية مثل أحواض الزرع وعلب الكهرباء والمباني العشوائية وغيرها .

*أن تسمح الأرصفة بمرور الكراسي المتحركة بيسر وسهولة مع انسيابية الأرضية عند المداخل والأبواب .

*استخدام التباين في الألوان والإرشادات لتسهيل ظروف الرؤية لذوي الإعاقة البصرية .

*تركيب كاميرات مراقبة وأن تكون جميع المساجد مزودة بهواتف للطوارئ لمتابعة كل صغيرة وكبيرة.

تسليم حقوق "العيد" بعد معاناة 14 عاماً العدل: إنهاء كافة قضايا المساهمات وإعادة الحقوق لأصحابها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682679

عبدالله الحمد – الرياض

كشفت مصادر عدلية لـ«المدينة» أن عددا من مساهمي «حمد العيد» وشريكه بدأوا بتلقي مبالغ رؤوس أموالهم منذ بداية شهر رمضان الجاري، لتنتهي بذلك معاناتهم والتي استمرت قرابة 14 عاما .وأكدت المصادر أن صك الحكم الصادر من المحكمة العامة بالدمام للقضية بلغت صفحاته 1135 صفحة تم وضعها في 7مجلدات كبيرة، مما يعد من أكبر صكوك الأحكام في تاريخ القضاء السعودي .وأوضحت أن المجلس الأعلى للقضاء وافق على خطة العمل وآلية النظر والتنفيذ المبتكرة التي قدمها المكتب القضائي المختص بنظر القضية والتي تضمنت تسريع الإجراءات، وإثبات حقوق المساهمين وإعادتها دون الحاجة إلى حضورهم للمحكمة بقدر المستطاع مع مراعاة الأنظمة والتعليمات في ذلك. وبيّن أن توجيهات رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني قضت بسرعة إنهاء كل قضايا المساهمات وإعادة الحقوق لأصحابها بشكل عام، لاسيما مساهمة حمد العيد وشريكه نظرا لآثارها على عدد كبير من المساهمين فيما أوضحت وزارة العدل في وقتٍ سابق بأن المحكمة أثبتت رؤوس أموال المساهمين البالغ عددهم (7966 (مساهما، من أصل أكثر من عشرة آلاف مساهم، وقامت بحصر المبالغ (المتوفرة) في البنوك لدى المحكوم عليهم بلغت قرابة الـ(600) مليون ريال
.

وأبانت الوزارة أن مدة نظر الدعوى منذ إحالتها للمحكمة العامة في الدمام وحتى إصدار الحكم لدى محكمة الموضوع وصلت إلى خمسة أشهر وبلغ عدد قرارات ومحاضر التنفيذ الصادرة (47) قرارا ومحضر، وعدد الخطابات (380) خطابا، وأكثر من (150)خطوة إجرائية قامت بها المحكمة لإنهاء القضية، وبلغت أوراق المعاملة حوالي (30) ألف ورقة في (77) طردا تم قراءتها كلها من قبل الدائرة القضائية، وتدوين محتوياتها، وقامت المحكمة بالمسح الضوئي لأوراق القضية وملفات التحقيق فيها.

وتعد مساهمة حمد العيد وشريكه من أكبر المساهمات المتعثرة من حيث عدد المساهمين الذين وصلوا لأكثر من عشرة آلاف مساهم، كما تعد من أقدم المساهمات العقارية والتي استمرت قرابة الـ 14 عاما.

الشورى يدرس شكاوى المواطنين بخصوص ارتفاع فواتير المياه مطالبا بتأجيل "التعرفة الجديدة" لحين معالجة آثارها السلبية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682675

جابر المالكي - الرياض
علمت «المدنية» من مصادر مطلعة بمجلس الشورى ان لجنة المياه والزراعة والبيئة أخذت على نفسها عهدا برصد ومتابعة الارتفاع غير المعقول لبعض فواتير المياه في التعرفة الجديدة، وكذلك شكاوى المواطنين بخصوص قراءة عدادات المياه والشك في صحتها، وموقف الوزارة وشركة المياه الوطنية من تلك الفواتير، واسباب عدم الاعلان عنها قبل تطبيقها، فيما طالبت اللجنة من خلال توصية بأن يتم تأجيل إصدار فواتير المياه بالتعرفة الجديدة حتى يتم معالجة الآثار السلبية التي صاحبت تطبيقها.
واكدت المصادر ان المجلس طالب عبر تقرير لجنة المياه بالمجلس وزارة البيئة والمياه والزراعة بـ (9) توصيات تتضمن تأهيل وتصنيف الشركات والمؤسسات الخاصة بالكشف عن تسربات شبكة المياه داخل المنازل واعتماد تقاريرها.
وبينت اللجنة أن إجابات الوزارة وشركة المياه أرجعت السبب في ارتفاع بعض الفواتير لكثرة التسربات من الخزانات الأرضية في المنازل وشبكات المياه في دورات المياه في الوقت الذي لا تساهم الوزارة والشركة في إصلاح هذه التسربات إن وجدت، كما أن الوزارة لا تعتمد التقارير المقدمة من الشركات والمؤسسات المتخصصة في الكشف عن التسربات في المنازل وإصلاحها لذلك وجب تأهيل وتصنيف تلك الشركات.
ودعت لجنة المياه الوزارة إلى إجراء دراسة ميدانية للوقوف على الاستهلاك الحقيقي للمواطن من المياه وتعديل شرائح الاستهلاك بناء على ذلك، مشددة على تدقيق الأرقام التي تعلن عنها الوزارة حول استهلاك الفرد السعودي اليومي من المياه مقارنة باستهلاك نظيره الأوربي.
ولاحظت لجنة المياه والبيئة والزراعة النمو السنوي المستمر في الطلب على الماء والتوسع في تحسين البنية الأساسية في قطاعي المياه والصرف الصحي، يتطلب زيادة الاعتمادات لهما، حيث بلغ معدل ضخ المياه في الشبكة 7 ملايين و900 متر مكعب يومياً بمعدل استهلاك قدره 253 لتراً للفرد باليوم، وأوصت بدراسة الحد من الارتفاع الكبير في معدل نمو الاستهلاك السنوي للمياه. وطالبت اللجنة في توصياتها بضرورة حصول الوزارة وشركة المياه الوطنية على الفسوحات وتصاريح الحفر اللازمة من الجهات ذات العلاقة قبل ترسية مشروعات المياه والصرف الصحي، حيث أكدت الوزارة أن أبرز المعوقات التي تعترضها وتؤخر تنفيذ المشروعات، التأخير في حصولها ومديريات المياه والشركة الوطنية على الفسوحات والتراخيص، كما جرت العادة أن يكلف المقاولون بعد ترسية المشروعات بمراجعة الجهات ذات العلاقة للحصول على الفسوحات والتراخيص لتمديد شبكات المياه والصرف وغير ذلك.

«العمل»: 10 نقاط للتوطين و6 لكل 1000 ريال بأجور السعوديين

المصدر: جريدة المدينة السبت 6 رمضان 1437هـ - 11 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682518

سعيد الزهراني ـ الطائف
قررت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، تطبيق نظام جديد؛ لمكافأة المنشآت المتميزة، والذي يتضمن إضافة 10 نقاط للمنشآت مقابل كل 1% من نسبة التوطين بها، مع منح 6 نقاط لكل منشأة مقابل كل 1000 ريال بمرتبات السعوديين؛ وذلك تحفيزًا لهذه المؤسسات على الارتقاء بسوق العمل، ونوعية التوظيف، عبر زيادة التوطين، ورفع الأجور.

القصبي: 34 مبادرة لإيجاد حقوق عادلة بين المستهلك والتاجر

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 رمضان 1437هـ - 10 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682496

قال وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي إن هناك 34 مبادرة لإيجاد حقوق عادلة بين المستهلك والتاجر، لافتًا إلى أن الجديد في برنامج التحول يتمثل فى كونه أول برنامج تنفيذي ضمن الرؤية وأنه أصبح لدينا رؤية وأهداف وبرامج تنفيذية وتشاركية. وأضاف أن البرنامج يسعى لتحويل التحديات إلى فرص وأهداف ومبادرات، وأكمل الوزير القصبي بأن التجارة منظومة متناغمة ويجب أن يكون هناك بنية تحتية قوية تهيئ لحقوق المستهلك والمحفزات التي تحمي التاجر والمقومات التي تجذب المستثمرين، فهي بيئة استثمارية لتسهيل خدمات المراجع والمستثمر والمواطن، بحيث إن كل الممكنات التي تمكن من جذب استثمارات جاذبة وواعدة.

وأكد وزير التجارة والصناعة أن المملكة الله مكنها من موقع جغرافي مميز وثروات هائلة وأهمها أبناء الوطن وبناته.. تعلمنا اليوم احتكينا بالعالم وإذا لم نصبح جزءًا منه لن نستيطع أن ننافس الدول الأخرى وأن نكون لدينا موقع وبصمة في هذا العالم.. يجب أن يكون لدينا دور كبير في هذا الأمر. وتحدث القصبي عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة مشيرًا إلى أن عدد السعوديين في القطاع الخاص 1.7 مليون، مشيرًا إلى أنه لا بد من أن نعمل على مرحلة ما بعد النفط لا بد من خلق فرص عمل جديدة.. لا بد من أن نجذب استثمارات واعدة لتمكن من خلق فرص وظيفية جديدة.. ولتوطين التقنية وزيادة المحتوى المحلي والاستفادة من الدورة الاقتصادية الضخمة في البلد. وقال وزير التجارة إن هناك لوائح وقوانين وأنظمة تحتاج للتطوير منها 24 نظاًما ولائحة.. نظام الإفلاس والمنافسة والتجارة الإلكترونية بحيث يتم تعزيز مساهمة المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني من خلال هذه الأنظمة.

يوقع مذكرتي تعاون ذري وتعليمي مع المجر والمكسيك

«الشورى" يناقش استقدام العمالة المنزلية البنغلاديشية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 6 رمضان 1437هـ - 11 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160611/Con20160611843602.htm

فارس القحطاني (الرياض)

يناقش مجلس الشورى الثلاثاء القادم، تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروع اتفاق بشأن استقدام العمالة المنزلية بين حكومتي المملكة وجمهورية بنغلاديش الشعبية،

ويناقش في جلسة الإثنين القادم، تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة المجر للاستعمالات السلمية للطاقة الذرية، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن التقرير السنوي المعد عن وزارة المياه والكهرباء للعام المالي 1436/35 قبل إلغائها.

ويصوت على وجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية، كما يصوت على وجهة نظر اللجنة المالية بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لمصلحة الجمارك.

وفي جلسة الثلاثاء القادم يناقش تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العام في الولايات المكسيكية المتحدة، ويصوت على وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع لائحة الجزاءات عن مخالفات مصانع ومحلات المياه، كما يصوت على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملاحظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية.

وفي جلسة الأربعاء القادم يناقش المجلس تقرير اللجنة المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة فنزويلا البوليفارية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل، كما يناقش تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن مشروع مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم والعلوم في جمهورية طاجكستان، ويناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية، وتقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن المرئيات المعدة من قبل وزارة المياه والكهرباء قبل إلغائها حيال النصوص المناسبة لإدراج عقوبة التشهير في الأنظمة المختصة بها.

خطة لتطوير "الرعاية الأولية" لتخفيف الضغط على المستشفيات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16047831

الرياض - «الحياة»

أوضحت وزارة الصحة ممثلة في المديرية العامة للشؤون الصحية بالرياض أنها بصدد تنفيذ خطة تطويرية ممنهجة في عدد من مدن المملكة ومنها مدينة الرياض، بهدف تحسين مستوى الخدمات بمراكز الرعاية الصحية إلى مستوى المراكز الاستشارية من خلال ترقيتها، شرط ان تقدم هذه المراكز خدمات أفضل للمرضى بحسب سكنهم، لتخفيف الضغط على أقسام الطوارئ بالمستشفيات.

وأشارت في بيان صحافي أمس إلى أن المراكز ستدعم بأطباء استشاريين في التخصصات الأربعة الأساسية، الباطنة، والجراحة، والأطفال، والنساء والولادة، لتقديم خدمات الرعاية الصحية التخصصية بالمستوى نفسه الذي تقدم به الخدمات في عيادات المستشفيات المرجعية من دون أن يترتب على ذلك أي اختلاط بين الرجال والنساء المستفيدين من خدمات هذه المراكز.

وأكدت المديرية العامة للشؤون الصحية التزام جميع مرافق وزارة الصحة، ومديرياتها في الرياض ومناطق المملكة كافة، بتقديم الخدمات الصحية للرجال والنساء، بنظام يراعي جميع الضوابط والمعايير والقواعد الشرعية، التي تمنع الخلوة منعاً باتاً، ومراعاة وجود ممرضة، مع إمكان حضور محرم للمرأة أثناء فحص المريضات، سواء من طبيبة أو طبيب، وذلك وفق الضوابط النظامية.

«الشرقية»: «الأمن» يلاحق شبكات تسول... والقبض على 53 في 4 أيام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16048549

الدمام - رحمة ذياب

تلاحق الجهات الأمنية بالتعاون مع جهات حكومية أخرى، شبكات تسول انتشرت في المنطقة الشرقية، وتمكنت من القبض على عدد كبير منهم عند إشارات المرور والأسواق، فيما أكدت شرطة المنطقة الشرقية في تصريح لـ«الحياة» أن «حالات التسول التي تم ضبطها خلال الأيام الأربعة الأولى من رمضان المبارك بلغت ٥٣ حالة، وتباشر القوة المختصة بمتابعة تلك الحالات مهامها بشكل يومي وبصفة مستمرة»، مؤكدة أنه «تم رصد تردد المتسولين إلى المجمعات التجارية والمتنزهات وهناك خطة لضبطهم ومنعهم.»

وأوضح المتحدث باسم شرطة المنطقة الشرقية العقيد زياد الرقيطي لـ«الحياة» أن «شرطة المنطقة نفذت خلال العام ١٤٣٧هـ عدداً من المسوحات الميدانية لتعقب ومتابعة وضبط حالات التسول بمشاركة مندوبين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومكتب المتابعة الاجتماعية في المنطقة الشرقية، وشملت حالات الضبط والمتابعة لمواقع عدة منها تقاطعات الطرق الرئيسة، والإشارات المرورية والمساجد والأسواق. وتم ضبط ٧٧٦ حالة من ممارسي التسول من رجال ونساء وأطفال خلال الفترة من ١٤٣٧/١/١هـ وحتى ١٤٣٧/٨/٣٠هـ. فيما بلغت حالات التسول التي تم ضبطها خلال الأيام الأربعة الأولى من رمضان ٥٣ حالة، والجهات المعنية مستمرة في عملها. وأشار إلى أن النسبة الأكبر من الحالات المضبوطة كانوا من النساء والأطفال، وأن ٥٤ في المئة نساء، و٢٩ في المئة من الأطفال، فيما بلغت نسبة الحالات المضبوطة من الرجال ١٧ في المئة، وبلغت نسبة المواطنين من تلك الحالات ١٧ في المئة بينما بلغت نسبة الأجانب ٨٣ في المئة. ويتم التحفظ على جميع الحالات والمضبوطات التي عثرت في حوزتهم وتحريزها بشكل محكم وإحالتها لجهة الاختصاص متمثلاً في مكاتب المتابعة الاجتماعية بالنسبة للمواطنين، وإدارات وشعب توقيف الوافدين بالنسبة للأجانب. مؤكداً أن المهمات الأمنية الميدانية بمشاركة الجهات ذات العلاقة مستمرة في متابعة هذه الظاهرة حتى القضاء عليها.

وأوضح الرقيطي إلى أن شرطة المنطقة الشرقية تسعى لتعاون المواطنين والمقيمين للتصدي لهذه الظاهرة، والتي تنشط في شهر رمضان والأعياد، وضرورة التحقق من المتسول أو المتسولة وتوجيههم إلى الجمعيات الخيرية والجهات المختصة للتحقق من وضعه قبل تقديم المساعدة إليه. من جهتهم، قال مشرفو أمن في مجمعات تجارية لـ«الحياة» أنه «لوحظ تردد متسولات، ولا تكون امرأة واحدة وإنما عددهن يتجاوز خمس متسولات في المجمع الواحد، ونبلغهم بسرعة الخروج وإلا سيتم إبلاغ الجهات الأمنية، وبعضهن ينصرفن من مكان إلى آخر في المجمع نفسه»، وقال عبدالرحمن موسى (موظف أمن» :(متابعة المتسولات مهمة جديدة بالنسبة إلينا ونتعاون مع الشرطة، لأنهن شبكة يصعب القضاء عليها.»

مطالبة لـ"الصحة" بإعلان نتائج التحقيقات في وفاة الأطفال الخمسة بالباحة

جد أحد الضحايا: سنتابع الملف بالمحاكم في حال وجود أخطاء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682827

عمر محمد الغامدي - الباحة

طالب المواطن عبدالرحمن عبدالمطلب الغامدي وزير الصحة د. توفيق الربيعة بإعلان نتائج التحقيقات في وفاة خمسة أطفال بالعناية المركزة للأطفال حديثي الولادة في مستشفى الملك فهد بالباحة في ليلة واحدة، مؤكدا أن الوزارة لم تطلع أحدا على نتائج تحقيقات اللجان التي وجه بتشكيلها وزير الصحة أواخر شهر صفر الماضي.

وقال عبدالرحمن - جد أحد الأطفال المتوفين - إن الوزارة لم تعلن نتائج تحقيقات اللجان المحايدة التي شكلها وزير الصحة من مستشفيات خارج الوزارة خاصة، مذكرا أن الأطفال توفوا في ليلة واحدة وفي وقت متقارب لا يتجاوز ثلاث ساعات.

وأضاف عبدالرحمن أنه التقى لجنة التحقيق في مستشفى الملك فهد، وأفادوا بأنهم لن يفصحوا بأي معلومات أو تصريحات وأنهم مكلفون بالتحقيق فقط وستعلن الوزارة النتائج حال انتهاء اللجان من أعمالها.

وأوضح الغامدي أن اللجان على كثرتها لم تعلن نتائجها، وفي حال لم تعلن النتائج ينتفي الغرض من تشكليها كما أنه من حقنا كأهالي للأطفال معرفة الحقيقة.

وقال: إن اللجان أو مسؤولي الوزارة وصحة الباحة لم يكلفوا أنفسهم الاتصال لذوي الأطفال أو على الأقل مواساتهم وجبر قلوبهم وإنما بادروا لتبرير أسباب الوفاة وإرجاعها إلى قضاء الله وقدره. وقال إن لجان التحقيق يجب أن تستمع لكل الأطراف بما فيهم ذوو الأطفال وهذا لم يحصل إطلاقا بل كانت تتهرب وتمتنع من لقائنا أو الحديث معنا، وأضاف: أطالب بإعادة التحقيق مع كل الأطراف في القضية وإعلان النتائج التي توصلت لها اللجنة وأسباب وفاة الأطفال وإذا تبين أن هناك أخطاء طبية أو إدارية سنتابع ملف القضية في المحاكم الإدارية.

»المدينة» أرسلت استفسارات حول القضية للناطق الرسمي بصحة الباحة ماجد الشطي ولكنه لم يرد عليها.

يذكر أن «المدينة» تابعت في حينها تفاصيل وفاة الأطفال الخمسة والتقت باللجان المشكلة من وزير الصحة والأطباء المشرفين على الأطفال المتوفين وذوي الأطفال.. كما كشفت وفاة ثلاثة أطفال آخرين وقصور في مكافحة العدوى بالمستشفى بحسب تقارير فنية حصلت عليها.

«الشورى" يدرس مقترحا بفرض رسوم تدريجية على تحويلات الأجانب

بنسبة 6 ٪ في السنة الأولى وتقل سنويا لتستقر عند 2 %

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682850

جابر المالكي - الرياض

يدرس مجلس الشورى، من خلال اللجنة المالية، مقترحًا بفرض رسوم تدريجية على تحويلات الأجانب في المملكة بنسبة 6 % من قيمة التحويل خلال السنة الأولى من عمل المقيم، وتقل النسبة سنويًا حتى تقف عند 2. %

وأكد المقترح المقدم من عضو المجلس سابقًا الدكتور حسام العنقري والذي اطلعت عليه «المدينة» ان النظام يستهدف تشجيع العاملين الأجانب لإنفاق مدخراتهم النقدية أو استثمارها داخل المملكة، وتطوير مستوى المزايا والخدمات التي تقدمها الدولة للعاملين الأجانب المقيمين في المملكة ومرافقيهم والحد من قيام العاملين الأجانب بممارسة أعمال إضافية والحصول على دخل بشكل غير نظامي.

وقال المقترح: إنه يتم إيداع المبالغ المستحصلة من الرسوم والغرامات الخاضعة لهذا النظام في حساب مخصص لها بمؤسسة النقد، وتحدد اللائحة آلية الإيداع الحد النقدي المانع لتطبيق الرسم والمسموح للعامل الأجنبي نقله شخصيًا عند مغادرته المملكة، وآليات وإجراءات تحصيل الرسوم والغرامات، وأيضًا الضوابط اللازمة لضمان تطبيق الرسم المقرر على نحو يحقق الأهداف التي أقر من أجلها، بما في ذلك ربط قيم التحويلات بالدخل الشهري النظامي للعامل، وضوابط لمنع التهرب من دفع الرسوم، وآليات الاعتراض وتبليغ المكلف بدفع الرسم بالقرارات الصادرة في حقه.

واشتملت العقوبات وفقًا للنظام أنه يعاقب كل من يخالف أحكامه ولائحته التنفيذية بغرامة مالية لا تزيد عن مقدار الرسم المستحق على التحويل محل المخالفة، ولا يخلّ ذلك بتحصيل الرسم المستحق عليه، وتضاعف الغرامة بعدد حالات التكرار، كما يعاقب كل شخص طبيعي أو اعتباري يتقدم ببياناته لإجراء عملية تحويل نقود تعود لعامل أجنبي بهدف معاونته في التهرب من دفع الرسوم بغرامة مالية مماثلة المفروضة على العامل.

وعن المبادئ الأساسية التي قام عليها المقترح فتنصّ على ما شهدته وتشهده المملكة في الآونة الأخيرة من متغيّرات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية تعدّ في جملتها دافعًا رئيسًا لتطوير المزايا والمرافق والخدمات التي يستفيد منها العاملون الأجانب المقيمون في المملكة ومرافقوهم، بما يتمشى مع توجيهات وتطلعات ولاة الأمر، وما تسعى إليه الأجهزة التنفيذية لتطوير الأداء وفق أنظمة الدولة، إضافة إلى أهمية رفع مستوى ثقة العاملين الأجانب المقيمين في المملكة بالاقتصاد السعودي.

عقوبات المخالفين للنظام:

غرامة مالية لا تزيد عن مقدار الرسم المستحق
لا يخلّ ذلك بتحصيل الرسم المستحق عليه
تضاعف الغرامة بعدد حالات التكرار
عقوبة التهرب من دفع الرسوم بغرامة مالية

استثناء 35 حالة مرضية من برنامج التأمين الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/682829

نايف الحربي - الرياض
علمت «المدينة» ان الخدمات الطبية المستثناة من التأمين الصحي للمؤمن عليهم تقارب 35 حالة. وشرعت وزارة الصحة بتقديم الخدمات الصحية للمؤمن عليهم من خلال 100 مرفق صحي في المرحلة الأولى. وسيحل تفعيل العمل بنظام «الضمان الصحي التعاوني» العديد من الإشكاليات التي تواجه المؤمن عليهم وبالذات في المدن الطرفية والصغيرة لعدم وجود قطاع خاص يستطيع تقديم هذه الخدمة مما يضطر المؤمن عليهم السفر للمدن التي يوفر بها قطاع خاص وقد تزيد عن مئات الكيلو مترات. و بلغ عدد المؤمن عليهم 12،642،701 من العاملين في القطاع الخاص تقدم لهم الخدمة من خلال مايقارب 2800 مقدم خدمة صحية معتمد و27 شركة تأمين صحي و6 شركات إدارة مطالبات.

عضو شورى: 5 آلاف حد أدنى لأجر الاشتراك في «التأمينات»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160613/Con20160613843762.htm

فارس القحطاني (الرياض)
تقدم عضو مجلس الشورى الدكتور محمد آل ناجي بمقترح لرفع الحد الأدنى لرواتب الموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية.
وقال آل ناجي في تصريح لـ «عكاظ» إن المقترح يدعو إلى تعديل الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة، والفقرة الثانية من المادة الثالثة والأربعين من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 3/2 وتاريخ 1421/9/3هـ، وذلك على النحو التالي:
-أولا: تعديل الفقرة (ب) من المادة التاسعة عشرة التي تنص على: «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) خمسة وأربعين ألف ريال شهرياً، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعا لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى»، لتكون بعد التعديل المقترح «يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك (45.000) خمسة وأربعين ألف ريال شهريا والحد الأدنى للأجر الخاضع للاشتراك (5000) خمسة آلاف ريال شهريا، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعا لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى.«
-ثانيا: تعديل الفقرة (2) من المادة (43) الثالثة والأربعين التي تنص على» :يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل إلى الجدول رقم (1) المرفق، تبعا لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال». لتكون بعد التعديل المقترح «يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل إلى الجدول رقم (1) المرفق، تبعا لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى والحد الأدنى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال.«
وبين الدكتور محمد آل ناجي أن الأهداف الأساسية التي يقوم عليها المقترح يهدف إلى تحقيق التالي: وضع نص نظامي في نظام التأمينات الاجتماعية يضع حد أدنى للأجر الخاضع للاشتراك، وتوفير مصدر دخل للمشترك بعد تقاعده يتقارب مع

دخلة الحقيقي أثناء العمل مما يساهم في الرفاه والأمن الاجتماعيين والحد من الفقر، وإعطاء صورة حقيقية لأجور المساهمين لتوفير معلومات ودلالات دقيقة عن الأجور يساعد صناع القرار والمحللين والمخططين.

«البيئة» لـ «الشورى»: ارتفاع فواتير المياه سببه التسربات وزيادة الاستهلاك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160613/Con20160613843763.htm

كشف أحدث تقرير لوزارة البيئة والمياه والزراعة نوقش في مجلس الشورى عبر لجنة المياه والزراعة والبيئة، أن السبب في ارتفاع بعض فواتير المياه عائد لكثرة التسربات من الخزانات الأرضية في المنازل وشبكات دورات المياه.

وبعد مناقشة مسألة أسباب ارتفاع الفواتير بحضور كل من وزير المياه والكهرباء السابق المهندس عبدالله الحصين والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية المهندس لؤي المسلم في مجلس الشورى، أرجعت اللجنة السبب إلى التسربات، ورغم ذلك لم تساهم الوزارة أو الشركة في إصلاح الخلل للحد من هذه التسربات، مع وجود العديد من الشركات والمؤسسات المتخصصة في الكشف عن تسربات المنازل وإصلاحها وتعد تقارير فنية بذلك، وأوردت اللجنة توصية بهذا الشأن في تقريرها نصه «على الوزارة تأهيل وتصنيف الشركات والمؤسسات الخاصة بالكشف عن تسربات شبكة المياه داخل المنازل واعتماد تقاريرها.»

كما جاء في التقرير أن اللجنة لاحظت النمو السنوي المستمر في الطلب على الماء الذي يتطلب المزيد من توفير الاعتمادات المالية الكبيرة لمواكبة هذا النمو المتزايد، ففي قطاع المياه والصرف الصحي تستمر عملية التوسع في تحسين البنية الأساسية وزيادة الاعتمادات لها، لافتة إلى أن معدل ضخ المياه في الشبكة بلغ 7.900.000 متر مكعب يوميا، بمعدل استهلاك قدره 253 لترا للفرد في اليوم، وعليه جاءت توصية اللجنة الرابعة ونصها «على الوزارة دراسة الحد من الارتفاع الكبير في معدل نمو الاستهلاك السنوي للمياه.»

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الكترونيا.. بمشاركة 6000 مواطن ومقيم

استطلاع "الاقتصادية" : ضعف النظام المروري وانعدام العقوبات أبرز أسباب ارتفاع الحوادث المرورية القاتلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/13/article_1062135.html

عبد الله الروقي من الرياض

كشف استطلاع أجرته "الاقتصادية" بمشاركة نحو ستة آلاف شخص، عن أسباب زيادة الحوادث المرورية القاتلة في السعودية خلال الفترة الماضية، وأن ضعف النظام المروري، وعدم وجود عقوبات رادعة للمتهورين، وسوء الهندسة المرورية للطرق، ضمن أهم المشكلات الكبرى التي تتسبب في ارتفاع نسبة الحوادث .

وبلغت نسبة انعدام العقوبات الرادعة للمتهورين على 33 في المائة بعدد مشاركين 1958، كما حصل ضعف النظام المروري على نسبة 24 في المائة بعدد 1536 من المصوتين، بينما جاء انشغال السائق بوسائل الاتصال الحديثة بنسبة 22 في المائة بعدد 1283 من المشاركين، فيما بلغت نسبة تسبب سوء الهندسة المرورية للطرق في الحوادث 21 في المائة بعدد 1170 من إجمالي المشاركين .

وكانت لجنة السلامة المرورية في المنطقة الشرقية قد عرضت في مطلع الشهر الجاري، إحصائيات الحوادث الجسيمة ومواقعها، إلى جانب إحصائيات المخالفات في المنطقة الشرقية .

وأشارت اللجنة في سياق استعراضها لتقرير أعداد الحوادث الجسيمة والمخالفات للفترة السابقة إلى أن عدد الحوادث الجسيمة، التي تشمل حوادث الوفيات والإصابات البالغة قد ارتفع في النصف الأول من عام 1437 هـ إلى 2104 حوادث، مقارنة بـ 2090 حادثا للفترة نفسها من عام 1436 هـ، بواقع ارتفاع بنسبة 1 في المائة، نتج عنها 676 وفاة، و3105 إصابات بالغة بواقع ارتفاع في عدد المتوفين بنسبة 12 في المائة، وارتفاع في عدد الإصابات البالغة بنسبة 1 في المائة .

كما أوضحت الإحصائيات ارتفاعا ملحوظا في أعداد الحوادث الجسيمة داخل المدن بواقع 31 في المائة، الذي نتج عنه ارتفاع في أعداد الوفيات داخل المدن بنسبة 36 في المائة، إضافة إلى ارتفاع عدد الإصابات البالغة بنسبة 27 في المائة .

في المقابل شهدت المنطقة الشرقية انخفاضا ملحوظا في أعداد الحوادث الجسيمة على الطرق السريعة للنصف الأول من عام 1437 هـ بنسبة 22 في المائة، ما أسهم في خفض عدد الإصابات البالغة على الطرق السريعة بنسبة 17 في المائة، في حين شهدت الطرق السريعة خارج المنطقة ارتفاعا في عدد المتوفين بنسبة 3 في المائة .

وأبانت الإحصائيات نسب حوادث الوفيات والإصابات البالغة حسب المحافظات، حيث شهدت محافظتا حفر الباطن وبقيق أعلى معدل ارتفاع في حوادث الوفيات والإصابات البالغة في المنطقة، فيما شهدت محافظتا الأحساء والجبيل انخفاضا في حوادث الوفيات والإصابات البالغة .

وفيما يتعلق بالنسبة حوادث الوفيات على الطرق السريعة المغطاة من قبل أمن الطرق، فقد شهدت المنطقة الشرقية ارتفاعا في معظم حوادث الطرق السريعة، كما شهدت معظم طرق المنطقة انخفاضا في أعداد حوادث الإصابات البالغة باستثناء طريق بقيق، كما أن هناك ما يزيد على (2000) كم من الطرق السريعة في المنطقة غير مغطاة من قبل أمن الطرق؛ نظرا لاتساع مساحة المنطقة الشرقية .

يذكر أن منظمة الصحة العالمية قد كشفت في تقريرها السنوي للعام الماضي الذي أصدرته حول "سلامة الطرق" على مستوى العالم، أن حوادث الطرق تحصد أرواح أكثر من 1.2 مليون شخص سنويا، وأن 90 في المائة من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية على الرغم من أن هذه الدول لا تضم سوى 54 في المائة فقط من أعداد السيارات على مستوى العالم .

وأرجع التقرير ذلك إلى غياب القوانين المنظمة لسلوكيات القيادة والسرعة في تلك الدول إضافة إلى عدم تخطيط الطرق على النحو الجيد الذي يضمن سلامة السائقين الأكثر عرضة لمخاطر الطريق، ولفت إلى أن حوادث الطرق تعد السبب الرئيسي للوفاة بين الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاما، وهي تكبد الحكومات نحو 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

وأوضح أن مخاطر وفيات الطرق تختلف من منطقة لأخرى حيث تمنى إفريقيا بأعلى المعدلات، بينما تحظى أوروبا بأقل المعدلات (9.3 شخص لكل 100 ألف شخص) وهو أقل كثيرا من المتوسط العالمي (17.5 شخص)، وينخفض المعدل بصفة عامة في الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل ويرتفع بالدول منخفضة الدخل .

وأشار التقرير إلى ظاهرة غريبة في الشرق الأوسط وهي أنه حتى الدول الأعلى دخلا في المنطقة ترتفع بها معدلات حوادث الطرق على عكس الاتجاه العالمي، وذلك نتيجة لعجز تلك الدول عن تطوير الطرق وقواعد المرور بالصورة التي تتلاءم مع النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده وما يترتب عليه من زيادة عدد السيارات على الطرق. وجاءت المملكة في المركز الثاني عربيا بعد ليبيا والـ23 عالميا من حيث زيادة معدلات وفيات الطرق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

48 % من المستفيدين في سجون الرياض

استفادة 7600 نزيل من برنامج الخلوة الشرعية والبيت العائلي في الإصلاحيات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/13/article_1062137.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

بلغ عدد النزلاء المستفيدين من برنامج الخلوة الشرعية والبيت العائلي في جميع الإصلاحيات "السجون" في السعودية نحو 7608 نزلاء خلال العام الماضي .

وحسب الإحصائية التي اطلعت "الاقتصادية" عليها تشكلت نسبة النزلاء في إصلاحيات منطقة الرياض الأعلى في الاستفادة من البرنامج بـ 48 في المائة، حيث استفاد منها 3686 نزيلا .

وجاءت إصلاحيات المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية من الاستفادة من برنامج الخلوة، بعدد 355 نزيلا من هذا البرنامج، تليها إصلاحيات منطقة عسير بـ 350 مستفيدا، و271 لإصلاحيات منطقة المدينة المنورة، وذلك في الفترة نفسها .

فيما جاءت استفادة النزلاء في إصلاحية منطقة حائل الأقل من هذه البرنامج حيث بلغ عدد من استفاد من هذه الخدمة 55 نزيلا .

وتأتي هذه الخطوة للمحافظة على الروابط الاجتماعية والأسرية ودعم تماسك العائلة، وتعزيز الجانب النفسي بين النزلاء في الإصلاحيات وأسرهم، الذي تشرف عليه المديرية العامة للسجون، التي تطبق في عدد من الإصلاحيات في السعودية .

إلى ذلك شرعت إدارات السجون في التوسع في افتتاح البيوت العائلية في الإصلاحيات، وذلك بعد نجاحها في الرياض وجدة، حيث أخضعت المديرية البيت العائلي لدراسات توصلت من خلالها إلى إنشاء وحدات جديدة وتطوير السابقة من حيث التصاميم التي روعي فيها خصوصية النزلاء وأسرهم، إضافة إلى تطوير آليات التشغيل وتحسين الخدمات المقدمة في هذه الوحدات لظهورها بحلة جديدة وإسناد إدارتها لطاقم نسائي متكامل .

وأكد مسؤولو إدارة السجون أن من حق أي سجين الاستفادة من البيت العائلي بعد مضي ثلاثة أشهر من توقيفه بمعدل يوم في الشهر فيما يمنح أكثر من ذلك لمتعددي الزوجات، مشيرا إلى أنه لا يوجد حالات استثناء من الاستفادة من خدمات

البيت العائلي، مؤكدا أن البيت العائلي هو على غرار الخلوة الشرعية لكن تم تطويره من ناحية كبر المساحة والخدمات التي تقدم له وكذلك الإدارة للموقع بطاقم نسائي .
ورصدت "الاقتصادية" خلال جولة سابقة لها في البيت العائلي في إصلاحية الملز -وسط العاصمة الرياض- واستمرت لثلاث ساعات، دقة التصاميم والفخامة التي اتضحت على البيت المكون من 13 جناحا راقيا، وكأنك في إحدى الشقق الفندقية، حيث تستقبل أسرة النزيل في البيت لمدة تقارب خمس ساعات، في جناح مكون من غرفة نوم، وصالة، ومطبخ، ودورة مياه، مؤثثة بالكامل، وفق المواصفات الفندقية .
فالجناح المعد للقاء النزيل بأسرته وأبنائه جهز بكل اللوازم التي يحتاجون إليها من شاشة بلازما تحوي ثماني قنوات فضائية، منها ثلاث خاصة بالأطفال، إضافة إلى المشروبات والأطعمة الباردة والساخنة مقدمة من إدارة السجون مجانا .
وأوضح مسؤولو البيت العائلي -إن جاز تسميته بالبيت الفندقي- أن طلب النزلاء في الإصلاحية ازداد على البيت العائلي، خاصة بعد أن تم تجهيزه بشكل يراعي الخصوصية بين النزيل وأسرته، مشيرين إلى أن إجراءات استقبال زوجة النزيل وأبنائه لا تستغرق خمس دقائق .
وتنقلت "الاقتصادية" بين الأجنحة الـ 13 المخصصة للنزلاء وأسرهم، حيث صممت الممرات بأشكال روعي فيها استخدام الألوان الهادئة التي تبعث الطمانينة حيث يتكون البيت من طابقين وصالة ألعاب لأطفال النزيل، إضافة إلى غرفة استقبال وأخرى للخدمات.

الحياة AL HAYAT

4 مراحل لتطبيق رسوم الأراضي البيضاء تبدأ من 5 آلاف متر.. وعقوبات تنتظر المتهربين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
/http://www.alhayat.com/Articles/16067165

الرياض – هليل البقمي
أقرّ مجلس الوزراء في جلسته أمس (الإثنين) اللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي البيضاء، ورفع وزير الإسكان ماجد الحقيل شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد وولي ولي العهد - يحفظهم الله - على إقرار مجلس الوزراء لتلك اللائحة، مؤكداً أن هذه الخطوة ستسهم في خفض عمليات الاحتكار والاكتناز، إضافة إلى أنها ستؤدي إلى توازن العرض والطلب في السوق العقارية، ما يؤدي إلى توفير وحدات سكنية وأراضٍ مطورة بأسعار مناسبة لجميع فئات المجتمع، مبيناً أنها تعدّ من المبادرات التي تعمل عليها الوزارة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين أداء القطاع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي، ما يؤدي الى تمكين المواطنين من امتلاك السكن الملائم.
وقال: «هذه الموافقة تؤكد حرص القيادة على تلمّس حاجات المواطنين، وتوفير سبل الرفاهية والحياة الكريمة لأبناء هذا الوطن، وتسهيل امتلاكهم وحصولهم على المسكن المناسب»، منوهاً بدور مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في صدور هذا القرار، الذي جاء متزامناً مع إعلان المملكة لرؤيتها 2030، وكذلك بدء برنامج التحول الوطني 2020، الذي يُعد أول البرامج التنفيذية في الرؤية السعودية، وحظي بدعم وموافقة مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، لتأتي اللائحة التنفيذية مواكبة لحرص القيادة الحكيمة واهتمامها الكبيرين بإحداث نقلة نوعية في أداء وديناميكية العمل الحكومي وتسريعه.
وكشف وزير الإسكان ماجد الحقيل أنه سيتم تطبيق الرسوم على الأراضي الخاضعة لتطبيق الرسم وفق أربع مراحل أولاها الأراضي غير المطورة بمساحة عشرة آلاف متر مربع فأكثر، والواقعة ضمن النطاق الجغرافي الذي تحدده الوزارة، وتشمل المرحلة الثانية الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، والتي تزيد مساحتها على عشرة آلاف متر مربع، والثالثة للأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، وتزيد على خمسة آلاف متر مربع، فيما ستكون المرحلة الرابعة للأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مدينة واحدة، والتي تزيد مساحتها على عشرة آلاف متر مربع، مؤكداً أنه إذا كانت الأرض الخاضعة للرسم يملكها أكثر من شخص، سواءً من ذوي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية فيكون كل منهم ملزماً بسداد جزء من الرسم بقدر حصته من ملكيتها.

وأشار إلى أنه سيتم البدء في تطبيق الرسوم على الأراضي الخاضعة من يوم الاربعاء 10 رمضان، مبيناً أن التبليغ عن الأراضي الخاضعة للرسوم يتم عبر الموقع الإلكتروني المخصص للنظامlands.housing.sa ، وسيكون تقدير قيمة الأرض الخاضعة لتطبيق الرسم وفق عدد من المعايير، أهمها موقع الأرض ضمن حدود النطاق العمراني، واستخداماتها، وتضاريسها، وأنظمة البناء المطبقة عليها، وتوافر الخدمات العامة فيها، ووصول المرافق العامة إليها.
وأفاد وزير الإسكان بأن تقدير القيمة العادلة للأرض الخاضعة لتطبيق الرسم سيتم وفق لجنة واحدة أو أكثر تُشكل في الوزارة لا يقلّ عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين (تقييم)، ويشترط فيهم توافر الخبرة الكافية للقيام بأعمال تقدير العقارات، مشيراً إلى أنه سيتم تقدير القيمة العادلة وفقاً للمعايير والضوابط المنصوص عليها في النظام واللائحة وتصدر قراراتها بالأغلبية، كما أنه ستصدر قواعد عمل تلك اللجنة وإجراءاتها بقرار من الوزير. وأكّد أن «الوزارة ستتخذ الاجراءات اللازمة لضمان تطبيق الرسم بعدالة، ومنع التهرب من دفعه»، لافتاً إلى أنه من بين تلك الاجراءات توحيد معايير التطبيق والتقويم في جميع المناطق والمدن والفئات المستهدفة، ووضع الآليات اللازمة للتحقق من صحة البيانات المقدمة على الأرض، ويتم ذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، كما أنه سيتم التنسيق مع الجهات المعنية لضمان عدم استغلال تغيير استخدامات الأرض – بعد صدور الإعلان الذي يشملها - للتهرب من دفع الرسم، منوّهاً إلى أن اللائحة تشجّع أصحاب الأراضي البيضاء على تطوير أراضيهم وبنائها خلال الفترة الموضحة فيها لتفادي دفع الرسوم.
وقدم الحقيل الشكر والتقدير الى شركاء النجاح الذين أسهموا في اعداد اللائحة وهم وزارة العدل ووزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التجارة والاستثمار.
كما قدم الشكر للجهات التي ساعدت في اعداد خرائط الانظمة الجغرافية وهي وزارة البيئة والمياه والزراعة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وامانة مدينة الرياض، هيئة تطوير مدينة الرياض، وامانة العاصمة المقدسة، وامانة المدينة المنورة، وأمانة محافظة جدة، وأمانة المنطقة الشرقية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وشركة المياه الوطنية والشركة السعودية للكهرباء. بينما أسهم مركز المعلومات الوطني بالتعاون مع برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية)يسّر) ووزارتا العدل والتجارة والاستثمار في تجهيز الربط التقني في الموقع الالكتروني لتسجيل الاراضي.
3 خطوات لإعلان الأراضي
المخالفة وتحصيل رسومها
أظهرت اللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي البيضاء ثلاث خطوات لتطبيق المخالفات التي سيتم تسجيلها على المخالفين، تبدأ بإعلان تسجيل المخالفة، ثم إصدار القرار بتسجيل «مخالف»، وصولاً إلى تحديد موعد لتحصيل الرسوم المترتبة على المخالفة.
وكشفت اللائحة (اطلعت «الحياة» عليها) عن تحديد نحو عام واحد موعداً لتحصيل رسم المخالفة منذ الإعلان عن تسجيل المخالفة، التي تمرّ بفترة ستة أشهر ليتم إصدار القرار، وبيّنت الفترات الزمنية للتسجيل والتحصيل في نظام رسوم الأراضي البيضاء ضمن اللائحة التنفيذية التي أعدّتها وزارة الإسكان وأقرّها مجلس الوزراء أمس (الإثنين) أن فترة التسجيل ستكون ستة أشهر منذ الإعلان عن تطبيق اللائحة التي كشف وزير الإسكان عن سريانها منذ اليوم الأول لإعلانها، ثم إصدار قرار المخالفة الذي يمنح المخالف فرصة للرد والاعتراض خلال 60 يوماً من تسجيلها، ليتم تحصيل الرسم على خلال عام واحد.
وتضمنت اللائحة بحسب تصريح وزير الإسكان أنه سيتم تشكيل لجنة لتقدير القيمة العادلة للأرض الخاضعة لتطبيق الرسم، تضم متخصصين لا يقلّ عددهم عن ثلاثة أشخاص أحدهم من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين)تقييم)، إضافة إلى المتخصصين من ذوي الخبرة في التقدير العقاري، كما تشمل اللائحة حزمة من الضوابط والأنظمة التي تضمن عدم التهرب من دفع الرسوم، أو التلاعب بتغيير استخدامات الأراضي التي تكون داخل نطاق فرض الرسم.

الحياة
AL HAYAT

عضوا "شورى" لـ"الحياة": الجدال يحتدم دائماً بسبب "المرأة"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16064694

الرياض - سعاد الشمراني

يكاد يصبح من المسلّم به اعتراف أعضاء مجلس الشورى «الضمني» باحتدام الجدل في المجلس، ووجود تعطيل لمطالبات، وعثرات أخرى، كلّما تعلّق الأمر بالمرأة، على رغم تأكيد الجميع أن لها حقّ المواطنة والمشاركة في الحياة العامّة مثل الرجل، وأنهم بصفتهم أعضاءً لمسوا قوّتها ومهارتها في قراءة ما بين السطور، وتركيزها على جميع تفاصيل التقارير التي ترد إلى المجلس، وإسهامها في اتخاذ القرار .وقال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالله الفيفي: «لطالما احتدم الجدال في المجلس، وعُطّلت مطالبات، أو عُثّرت قرارات، كلّما تعلّق الأمر بصوتٍ حول ذلك المخلوق الغريب المسمّى المرأة .«وظهر هذا الرأي جلياً في ما ذكره أحد الأعضاء، الذي رأى أن انضمام المرأة إلى «الشورى» كان قراراً مهماً، «لتحطيم جدران عاتية عتيقة من التقاليد والعادات والأعراف، لا تتماشى لا مع دينٍ ولا عقلٍ ولا عصر»، مشيراً إلى أن مطالبة المرأة بإحداث تغييرات كُبرى خلال أربعة أعوام، «هو حيفٌ في حقّها، وقد يأتي هذا الأمر كذلك للتقليل من شأنها»، رافضاً التساؤلات التي تأتي عما فعلت المرأة في مجلس الشورى، والزعم بأنه أنه لا حاجة لوجودها في المجلس! وهو «كلام مردود لعدة أسباب»، بحسب قوله .إلى ذلك، قال عضو آخر إن هذه الدورة (السادسة) تعد أنشط وأقوى الدورات، والسبب هو مشاركة المرأة، وحضورها الملموس، الذي أكدته رئاستها لعدد من اللجان فيه .وأكد عضو مجلس الشورى عبدالله الفيفي، أن التصحيح التاريخي الذي اتّخذه الملك عبدالله، رحمه الله، بتعيين المرأة في عضويّة مجلس الشورى كان خطوة حيويّة وتحوّليّة جداً .وأضاف الفيفي في حديثه إلى «الحياة»: «نحن مجتمع ورثنا ثقافة لا تعطي المرأة دورها في المجتمع، إلاّ في حدود نمطيّة ضيّقة، إلى درجة أننا لا نجد في تراثنا العربيّ، لفظ «مستشارة»، وإنما نجد لفظ «مستشار»، كما في »الهوامل والشوامل»، (لأبي حيّان التوحيدي)، أو «بهجة المجالس وأنس المجالس وشحن الذاهن والهاجس»، (لابن عبدالبرّ القرطبي). بل حتى شاعر المرأة القديم - كما يسمى - (عمر بن أبي ربيعة)، كان يقول :وَقُلْنَ لَها وَالعَينُ حَولَكِ جَمَّةٌ/ وَمِثْلُكِ بادٍ مُستَشارٌ مَقامُها .واستطرد: «مع أن الشاعر هنا يشير إلى امرأة، لكنه يُذكِّر الوصف: «مستشار«، لا «مستشارة». فهل هذا بمحض المصادفة، أم أنه لأسبابٍ لغويَّة، ليس إلّا، أو لضرورة شعريّة؟ .«ويعود ويؤكد أن ذلك ليس مصادفة «بل هو شأن ثقافي قيمي قديم لمجتمع ذكوري عريق». مضيفاً: «ينطبق هذا على استعمال (عضو الشورى)، بالتذكير، إشارة إلى السيّدة العضوة في المجلس، مع أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال)عضوة) في حق المرأة، واللغات تكشف عقليّات مستعمليها وثقافتهم .«وتابع: «لا غرابة أن نجد ابن المقفّع يكرّس تلك الثقافة في قوله، في ما يورده عنه ابن قتيبة في «عيون الأخبار»: «إيّاكَ ومُشاورة النساء، فإنّ رأيهنّ إلى أَفنٍ، وعزمهنّ إلى وَهنٍ». مع أن المرأة العربية عَرفتْ في تاريخها القديم حُرّيّةً في الحُكْم والمشاركة السياسية. وفي الإسلام حسبُنا بنموذجَي خديجة وعائشة من شخصيّتين اقتصاديّتين سياسيّتين قياديّتين، ما كان يستنكف الرسول من استشارتهما، بل اللجوء إلى ما تشيران به في الملمّات والمواقف .«وقال الفيفي: «إن ذلك التاريخ في النظر إلى المرأة، هو ما سعَى الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رحمه الله، إلى تصحيحه بقراره التاريخيّ، من أجل ردّ اعتبارٍ أصيل للمرأة، مشاركةً في صنع القرار. وهو أمرٌ اضطراريّ كان لا بُدّ منه اليوم، كما كان تعليم المرأة بالأمس أمراً شائكاً يحتاج إلى قرارٍ تغييريّ أعلى، اتّخذه الملك فيصل بن عبدالعزيز، رحمه الله، لأن التعليم أيضاً كان قد حُرِّم على المرأة عبر تاريخ الظلام المتوارث .«وزاد: «لطالما احتدم الجدال في المجلس، وعُطّلت مطالبات، أو عُثّرت قرارات، كلّما تعلّق الأمر بصوتٍ حول ذلك المخلوق الغريب المسمّى «المرأة»، مع أن المرأة لها حقّ المواطنة والمشاركة في الحياة العامّة مثل الرجل! نعم، كان قراراً مهماً لتحطيم جدران عاتية عتيقة من التقاليد والعادات والأعراف، لا تتماشى لا مع دينٍ ولا عقلٍ ولا عصر، غير أنه قرار يستتبع - في الواقع - قراراتٍ مساندة، كما يستتبع لزوم التفعيل الصحيح، ليرى النور على النحو الإيجابي الذي توخّاه ذلك القرار المتحضّر .«وذكر الفيفي أن مطالبة المرأة بإحداث تغييرات كُبرى خلال أربعة أعوام هو حيفٌ في حقّها، وقد يأتي هذا الأمر كذلك للتقليل من شأنها. ورفض التساؤلات التي تأتي عما فعلت المرأة في مجلس الشورى؟ ودلالته على أنه لا حاجة لوجودها في المجلس! «وهو كلام مردود لأسباب عدة منها أن «عضوة» المجلس ليست معنيّة بشؤون المرأة فقط. بل هي معنيّة بشؤون الوطن والمواطن، مثل «عضو «المجلس تماماً، وجميع الأعضاء

يعملون وفق آليّات محدّدة وصلاحيّات معيّنة، كما أن أي مبادرة لا ترى النور، لأسباب من داخل المجلس أو من خارجه، لا يصحّ تجاهلها، فالأعضاء يعملون ضمن فِرَق عمل، وبآليّات نظاميّة، قد تؤخّر القرار، أو تُعوقه؛ لأن العمل في النهاية عمل جماعي، وإقراره يتوقف على أن يحظى بأغلبية نظاميّة 76 صوتاً من المؤيّدين، فإذا نقص صوت من تلك الأصوات، سقط المقترح، إضافة إلى أن كل القرارات المتعلّقة بالمرأة، خلال السنوات الماضية من الدورة السادسة، كان للمرأة فيها القِدح المعلّى، اقتراحاً، أو تأييداً أو مناقشة .«وحول ما يتعلّق بنظام «التحرش»، أوضح الفيفي أنه أقدم من عضويّة المرأة في المجلس، «وأذكر أنها كانت بداية فكرته منذ الدورة الرابعة، وأنه نوقش في الدورة الخامسة في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب. ثمّ ارتُئي أنه يشمله نظام أشمل حول «منع الإيذاء»، ثمّ انتقل من لجنة إلى أخرى، وقال »أنا، شخصيّاً، أرجو أن يرى النور بوصفه تشريعاً، وأن يصبح نافذاً بعد ذلك، فليس المهم أن يصدر قرار، أو أن يُقرّ نظام، بل أن يصبح محلّ التطبيق، وإلّا فما أكثر الأنظمة، وما أقلّ التطبيق، في كثير من الحالات.«

القحطاني: نجاح «الشورويات» يمهد لتوزير «المرأة«

أكد عضو الشورى محمد القحطاني أن الدورة السادسة الحالية لأعضاء مجلس الشورى من أنشط وأقوى الدورات، مرجعاً ذلك لمشاركة المرأة في المجلس، مشيراً إلى أن حضور المرأة في الشورى ملموس، بحيث تميزت بقوة المناقشة وأسهمت في إقرار مشاريع وتعديل أنظمة قائمة، وشاركت في مواضيع متعددة تهم الطرفين للرجل والمرأة .«وأضاف لـ«الحياة»: «إن نجاح المرأة في مجلس الشورى، خصوصاً أنها تولت رئاسة لجان مثل لجنة حقوق الإنسان واللجنة الاجتماعية، من شأنه أن يؤهلها لأن تكون وزيرة أو سفيرة، فهي قادرة على أن تخدم وطنها .«وأشار إلى أنه حينما ترأست حمدة العنزي اللجنة الاجتماعية ذكر في مداخلة له »أن هناك اختلافاً واضحاً في كتابة التقارير وبطريقة مميزة وذلك لتميز المرأة بالدقة والشفافية .«وبيّن أن المرأة في الشورى خدمت بنات جنسها في تقارير كثيرة، فلا يخلو تقرير لأي جهة إلا وتطالب فيه بتوظيف أكثر للنساء بما يناسبهن، وسعت حتى نجح تقرير الأحوال المدنية في حصول المرأة على سجل الأسرة، وصولاً لاهتمامها بصحة المرأة .وتمنى القحطاني أن يناقش الشورى مقترح قيادة المرأة السيارة، مؤكداً أنه لو نوقش بكل شفافية، فستُسمع وجهات النظر على الأقل، وتمنى أن ينظر إلى نظام التحرش من زاوية مختلفة من خلال المناقشة أيضاً، قائلاً: «في مناقشته يمكن إقراره، أو أن يتم تفعيل أنظمة تحمي من التحرش .«

ولي ولي العهد زف البشرى لهم

خادم الحرمين يأمر بإلحاق 2628 طالباً وطالبة ببرنامج الابتعاث

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1511338

واشنطن - واس

حرصاً من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- على تلمس احتياجات المواطنين والمواطنات، والاهتمام بقضاياهم، فقد زف صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع البشرى للطلاب والطالبات في الولايات المتحدة الأميركية بأن خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- أمر بإلحاق الطلاب والطالبات الدارسين حالياً على حسابهم الخاص في الولايات المتحدة الأميركية بالبعثة التعليمية ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي وعددهم (2628) طالباً وطالبة ممن أنجزوا الساعات المسموح بها للالتحاق بعضوية البعثة، أو ممن بدأوا الدراسة الأكاديمية في جامعات موصى بها، وفي التخصصات المعتمدة في البرنامج ولم ينجزوا الساعات المسموح بها للالتحاق بالبعثة.

حفرة صرف تبتلع طفلا في حفر الباطن .. و"الأمانة" تتهم المقاول

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/683007

عبدالله عابد - حفر الباطن

لقي طفل مصرعه مساء أمس الأول، بعد سقوطه في حفرة بمشروع تصريف مياه تحت الإنشاء في محافظة حفر الباطن، وهرعت فرق الهلال الأحمر والدفاع المدني لمكان الواقعة ولكنها لم تنجح في انقاذ الطفل الذي لفظ انفاسه الاخيرة قبل وصولهم.

وأقيمت صلاة الجنازة على الطفل الفقيد بعد صلاة التراويح مساء يوم أمس الأول في جامع القصير بحفر الباطن وتم دفنه في مقبرة الشهداء، وقدم رئيس بلدية محافظة حفر الباطن بالإنابة خالد بن عبدالله الحربي ومنسوبي البلدية العزاء لأسرة الطفل.

وحمّلت امانة المنطقة الشرقية المقاول المنفذ للمشروع المسؤولية عن الحادث، مؤكدة قيامه بازالة وسائل السلامة حول قناة تصريف المياه التي لقى الطفل الفقيد فيها مصرعه وعدم التزامه بمخاطبات الامانة الرسمية بشأن ضرورة توفير وسائل السلامة حفاظا على الارواح والممتلكات.

و عبّر رواد موقع التواصل الاجتماعي تويتر من خلال هشتاق «#وفاة_طفل_بحفرالباطن_بحفرة_صرف» عن غضبهم من تأخر إتمام مشروع تصريف المياه لحفر الباطن كثير، مما تسبب في وفاة الطفل، فيما طالب آخرون بتصعيد القضية مسؤولية المقاول

وأوضح المتحدث الإعلامي بأمانة المنطقة الشرقية محمد بن عبدالعزيز الصفيان، أن موقع حادثة الوفاة في شارع حمزة بن عبدالمطلب، يتوسطه قناة خرسانية منفذة مسبقًا لتصريف مياه الامطار، وتم ازالة الأسفلت المجاورة لتلك القناة من الاتجاهين وإعادة سفلتته وأرصفته وانارته.

وأضاف الصفيان انه سبق أن تم توجيه خطاب من قبل البلدية للمقاول المنفذ للمشروع يتضمن حث المقاول على توفير وسائل السلامة اللازمة لقناة التصريف حتى يتم الانتهاء من تنفيذ كافة أعمال السفلتة والارصفة والإنارة وبناء على ذلك قام المقاول بتوفير صبات خرسانية وتم تركيبها محيطة بالقناة،إلّا أن المقاول قام بإزالة تلك الصبات الخرسانية المحيطة بالقناة الخميس الماضي، تمهيدًا لتنفيذ أعمال السفلتة دون تنسيق مسبق مع مهندس البلدية المشرف على المشروع او مع الاستشاري المشرف على مشاريع البلدية ولم يقم بإعادة تأمين القناة بوسائل السلامة اللازمة عند الانتهاء من تنفيذ أعمال السفلتة بنفس اليوم الذي وقعت فيه وفاة الطفل.

واشار الى أنه تم توجيه خطاب رسمي للمقاول من قبل الاستشاري المشرف على المشروع الخميس الماضي، قبل حادثة الطفل بيومين سرعة اتخاذ كافة وسائل السلامة بشكل عاجل جدا لقناة التصريف وأنهم سيتحمّلون اي مسؤولية تنتج عن عدم وضع وسائل السلامة حول القناة..

وبيّن الصفيان انه سوف يتم التعامل مع المقاول وفق نص المادة رقم ١٨ من العقد والتي تنص على ان يكون المقاول مسؤولا عن كافة الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشخاص والممتلكات من جراء تنفيذ الأعمال او صيانتها او بسبب يتعلق بها كما يكون مسؤولا عن كافة الدعاوى والمطالبات والنفقات التي تنجم عن ذلك.

3وزارات تتفق على ترحيل الوافد وإطلاق سراح المواطن بعد تنفيذ "الحكم العام" منعاً للتكدس

إسقاط الحق الخاص عند تغيب ذوي الأجنبي المقتول عن المحاكمة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160614/Con20160614843994.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)

كشفت مصادر لـ «عكاظ» أن ثلاث وزارات وضعت تنظيما لقضايا القتل التي يكون أحد أطرافها أجانب، اتفقت بموجبه على ضرورة الفصل في الحق العام دون انتظار المدعي بالحق الخاص من الخارج وترحيل الجاني إلى بلاده بعد انتهاء مدة محكوميته وللمدعين بالحق الخاص إقامة دعواهم في بلاد الجاني وذلك لمنع تراكم السجناء الأجانب على ذمة تلك القضايا.

وقالت المصادر أن كلا من وزارات الداخلية والعدل والخارجية فرضوا وجوب عدم النظر في قضايا القتل التي يكون أحد أطرافها أجانب إلا بعد إحالتها من هيئة التحقيق والادعاء العامة بثلاثة أشهر، وبعد عدم حضور ذوي المجني عليه في الموعد المحدد للنظر في القضية تنازلا عن الحق الخاص يوجب على المحكمة النظر في الحق العام بشكل مستقل.

ووفق التنظيم فإن القضية تحال ابتداء من هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص وتحدد المحكمة موعدا للنظر في القضية بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وتبلغ ذلك لوزارة الخارجية مباشرة لإبلاغ ورثة المجني عليه للحضور إلى المحكمة في الموعد المحدد أو توكيل محام أو من ينوب عنهم في الحق الخاص أو بعث تنازلهم.

وترسل وزارة الخارجية مذكرة عاجلة لسفارة دولة المجني عليه لإبلاغ الورثة بالحضور في الموعد المحدد وتختم المذكرة بعبارة «علماً أنه في حال عدم حضور الورثة أو ينوب عنهم للمحكمة في الموعد المحدد فيعتبرون تاركين لحقهم في إقامة دعوى الحق الخاص.«

وفي حال عدم حضور المدعي بالحق الخاص من الخارج أو من ينوب عنه عند موعد الجلسة تنظر المحكمة المختصة في الحق العام عملا بالمادة 150من نظام الإجراءات الجزائية والتي تقضي بأن «لا يكون لترك المدعي في الحق الخاص دعواه تأثير على الدعوى الجزائية العامة» وتصدر حكمها وفقا للإجراءات القضائية المتبعة.

ويبقى للورثة حق المطالبة بالحق الخاص في أي وقت خلال فترة بقاء السجين في السجن، وفي حال إكمال السجين مدة محكوميته ولم يراجع أحد الورثة فيطلق سراح السجين السعودي بالكفالة الحضورية الضامنة، ويرحل السجين الأجنبي إلى بلاده بعد انتهاء مدة محكوميته واستكمال الإجراءات المطلوبة بما فيها الرفع للجهات العليا، وتبلغ وزارة الخارجية لكي تشعر سفارة المجني عليه وأن من حق ورثة المجني عليه المطالبة بحقهم في بلاده إن أرادوا ذلك.

كما عملت وزارة الداخلية على التأكيد على إمارات المناطق بسرعة إبلاغ وزارة الخارجية عند مقتل أي وافد أجنبي في قضية جنائية، ويشمل البلاغ اسم الشخص وجنسيته ومكان عمله واسم صاحب العمل، واسم المتهم بقتله إن كان معروفا، وعنوان ذوي القتيل في بلاده إن كان معروفا.

وتعمل وزارة الخارجية عند تلقي خطاب الإمارة بمقتل الوافد على إرسال «مذكرة عاجلة» لسفارة بلاده لإبلاغ ذويه بذلك، وإفهامهم بأن لهم حق المطالبة بالحق الخاص لدى المحكمة و أنه يلزمهم إعداد المستندات المطلوبة من حصر الإرث والوكالات وترجمتها وتصديقها لحين تحديد موعد المحكمة وفي حال التنازل بعث تنازلهم عن الجاني.

التوظيف يعوق تطوير مستحقي الضمان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=267114&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 14-06-2016 3:02 AM

سعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لطرح مبادراتها من خلال برنامج التحول الوطني 2020، من ضمنها الاستغناء عن 150 مستفيدا من معاش الضمان الاجتماعي، وذلك بتحويلهم لأسر ضمانية منتجة، في الوقت الذي عدد فيه بعض الأكاديميين والأخصائيين الاجتماعيين جملة من العقبات والتحديات التي تستدعي المتابعة والرقابة والمحاسبة للتغلب عليها من أجل تنفيذ الرؤية.

التحويل للإنتاج

أوضح أستاذ علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الدكتور إبراهيم الجوير لـ"الوطن"، أن الرؤية الطموحة التي وضعتها حكومة المملكة ووضعت لها أهدافها الاستراتيجية، بمشاركة 24 جهة حكومية، طرحت عدة مبادرات وأهداف سيتم تحقيقها خلال السنوات المقبلة، ومن ضمنها إطلاق مبادرة الأسر المنتجة الضمانية وفق رؤية وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لبرنامج التحول الوطني 2020.

وأضاف الجوير: "هدف الوزارة هو تحويل الفرد من الرعوية إلى التنموية، ومعظم المبادرات والمشاريع تواجه تحديات في بداياتها، كما أنه في جميع المبادرات العالمية لم ترتكز في أهدافها على موارد نفطية أو اقتصادية، إنما اهتمت بجانب القيمة الحقيقية وهي الإنسان". وأشار إلى أن الوزارة معنية مباشرة بتنمية الإنسان وتحويله إلى فرد منتج، إضافة إلى توفير فرص وظيفية تمكن صاحب الضمان من الاستغناء عن المعاشات المقدمة له لإتاحة الفرصة لغيره من المستفيدين الجدد.

مبادرات سابقة

أوضح الأخصائي الاجتماعي والخبير في قضايا العنف الأسري بمدينة الأمير سلطان العسكرية الطبية الدكتور سليمان المحيميد لـ"الوطن"، أن مبادرة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لا بد لها من عقد اتفاقيات وشراكات مع جهات متعددة من القطاع الخاص، بحيث تعمل هذه الجهات على تدريب المستفيدين من الضمان على أعمال مختلفة لتأهيلهم وإدخالهم سوق العمل. وأضاف: "هذا عبء على الدولة ولا يمكن تجاوز هذه الصعوبات إلا من خلال التعاون مع القطاع الخاص"، موضحا أن بعض الأسر ترفض تلك البرامج، وبالتالي يتعين على الوزارة إقناع المجتمع بأهمية التدريب والتأهيل، بدلا من الاتكال على المعونات المادية الرعوية. في سياق متصل، أكد مدير الضمان الاجتماعي في جدة محمد اللحياني لـ"الوطن"، أن الوزارة في وقت سابق قبل الرؤية، بدأت في تطبيق رؤية وزارة الشؤون الاجتماعية سابقا وهي التحول من الرعوية إلى التنموية، بالتزامن مع الرؤية الثانية وهي تدريب الأسر الضمانية بالشراكة مع جهات من القطاع الخاص وتأهيلها لسوق العمل.

تطوير القدرات

من بين المقترحات التي قد تسهم في مساعدة الوزارة على مواجهة التحديات الجديدة، تحفيز التنمية الاجتماعية من خلال تفعيل قدرات الممارسين المهنيين وتطوير تعليمهم وعملهم في مجال الخدمة الاجتماعية، وذلك باستخدام أسلوبها العلمي ونماذجها الفنية التي يمكن توظيفها في مختلف المجالات والميادين. كما أن الجانب الأساسي في هذا الأمر هو التعليم والتدريب المهني. وقال الجوير: "في حين نجد أن العمالة الوافدة تلقت العديد من مهاراتها داخل المملكة حتى أصبحوا من المهرة، بالتالي أبناء الوطن لهم الأولوية والفرصة للتعلم والدخول في سوق العمل مباشرة."

عوائق وتحديات

لفت الجوير إلى أنه من ضمن التحديات التي ستواجه الوزارة إتاحة فرص التدريب لأكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة والمعتمدة على معاشات الضمان، ولن يتم ذلك إلا بتوفير باحثين اجتماعيين بعدد كاف يتم تكليفهم لدراسة وحصر المستفيدين من المعاشات، وإخضاعهم ثم إقحامهم في فرص وظيفية تغطي احتياجاتهم. وأضاف أن الزمن الذي يكمن من خلاله تطبيق تلك التحديات يعتبر أيضا تحديا للوزارة في رؤيتها الجديدة.

وزير العمل يوجه بتأهيل ودعم توظيف الفتيات الأيتام في قطاع الاتصالات

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/14/article_1062454.html

»الاقتصادية» من الرياض

وجه الدكتور مفرج الحقباني وزير العمل والتنمية الاجتماعية، بدعم تأهيل وتوظيف فتيات الأيتام ممن تراعهن وكالة الرعاية الاجتماعية التابعة للوزارة، للعمل في بيئة لائقة وآمنة وذات خصوصية تامة في قطاع الاتصالات، وذلك في خطوة تستهدف إلحاق مستفيدي التنمية الاجتماعية بسوق العمل وتحويلهم إلى منتجين توافقاً مع "رؤية المملكة 2030 ".

وقد انطلقت دورة مهارات خدمة العملاء، البارحة الأولى، التي تهدف إلى إكساب الفتيات مهارات التواصل الفعّال مع السيدات، إضافة إلى تأهيلهن على مسارات بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها .

وتأتي هذه البادرة بدعم من وزير العمل والتنمية الاجتماعية، لتمكين هذه الفئة من الاندماج في المجتمع، والانخراط في سوق العمل، ومساعدتهن في الاعتماد على أنفسهن، عبر عقد عدة دورات متخصصة في مجال الاتصالات .

وقد بدأ تطبيق قرار توطين 50 في المائة من محال بيع وصيانة أجهزة الجوالات وملحقاتها غرة رمضان الجاري، ويهدف إلى إيجاد فرص عمل للسعوديين والسعوديات الراغبين في العمل بهذا النشاط، لما توفره هذه المهن من مردود مادي مناسب واستقرار وظيفي. وتحرص الوزارة على دخول السعوديين والسعوديات إلى قطاع الاتصالات وتسلم الوظائف فيه والاستثمار في هذا القطاع، حيث قدمت الوزارة حزمة من التسهيلات تمثلت في البرامج التدريبية المرتبطة بالتوظيف في القطاع، إضافة إلى تقديم الدعم المادي لهم عبر القروض للرياديين والرياديات، وبإمكانهم الاطلاع عليها من خلال زيارة برنامج توطين قطاع الاتصالات عبر الإنترنت.

الصالح لـ "الحياة": إنشاء مرصد لمكافحة المخدرات.. وتشجيع إنشاء مستشفيات خاصة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 3 رمضان 1437هـ - 8 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15961333

الرياض - سعاد الشمراني

أولى برنامج التحول الوطني الصحة اهتماماً كبيراً، ووضع 16 هدفاً استراتيجياً لها، وهو ما ينسجم مع ما أولته الحكومة من تخصيص موازنات ضخمة لهذا القطاع، ويتمثل الهدف الاستراتيجي الأول للوزارة في زيادة حصة القطاع الخاص من الإنفاق من خلال طرق تمويل بديلة وتقديم الخدمات، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، والتوسع في خصخصة الخدمات الحكومية، وإيجاد بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والدوليين على حدٍ سواء وتعزيز ثقتهم باقتصادنا.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي الثاني في تحسين كفاءة استخدام وإنفاق الموارد المتاحة، بتحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات، وتحقيق التوازن في الموازنة، في حين يتمثل الهدف الاستراتيجي الثالث في تحسين كفاءة وفعالية قطاع الرعاية الصحية من خلال تقنية المعلومات والتحول الرقمي.

أما الهدف الاستراتيجي الرابع فهو التوسع في التدريب والتطوير محلياً ودولياً، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة حاجات سوق العمل المستقبلية، ويتضمن مؤشر الأداء زيادة عدد الأطباء السعوديين المقيمين الملتحقين ببرامج التدريب من 2.200 إلى 4.000 عام **2020.** وبحسب تفاصيل برنامج التحول الوطني فإن الهدف الخامس يتمثل في زيادة جاذبية العمل في التمريض والفئات الطبية المساعدة كخيار مهني مفضل، من خلال تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة حاجات سوق العمل المستقبلية، وزيادة عدد العاملين السعوديين المؤهلين في التمريض والفئات الطبية المساعدة من **70.2** إلى 150 لكل 100 ألف من السكان.

حظر العمل تحت أشعة الشمس من اليوم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
www.alhayat.com/Articles/16084813

الرياض - «الحياة»

يبدأ اليوم تطبيق قرار منع العمل تحت أشعة الشمس على جميع المنشآت، من الساعة 12 ظهراً إلى الساعة 3 مساء، ويستمر حتى الخميس 15 أيلول (سبتمبر (المقبل، حفاظاً على سلامة العاملين في القطاع الخاص، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة لهم وتجنيبهم ما قد يسبب مخاطر صحية، وفق اعتبارات السلامة والصحة المهنية.

وأوضح وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور فهد العويدي في تصريح صحافي أمس، أن القرار الوزاري ينص على «أنه لا يجوز تشغيل العامل في الأعمال المكشوفة تحت أشعة الشمس من الساعة 12 ظهراً إلى الساعة الثالثة مساء، خلال الفترة الواقعة بين 15 حزيران (يونيو) حتى نهاية يوم 15 سبتمبر من كل عام ميلادي.»

وقال إن القرار يستثني العمال الذين يعملون في شركات النفط والغاز، وكذلك عمال الصيانة للحالات الطارئة، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم من أضرار أشعة الشمس.

ودعا العويدي أصحاب العمل عند تنظيم ساعات العمل مراعاة ما نص عليه هذا القرار، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على توفير بيئة عمل آمنة من مخاطر العمل المختلفة، ورفع مستوى كفاءة ووسائل الوقاية للحد من الإصابات والأمراض المهنية، وحماية العاملين من الحوادث، ما سينعكس على تحسين وزيادة مستوى الإنتاج.

وأشار وكيل الوزارة إلى أن القرار يستثني عدداً من المحافظات في بعض مناطق المملكة، نظراً لاختلاف درجات الحرارة، إذ تنخفض في بعض المحافظات إلى مستويات لا تتطلب حظر العمل في الساعات المشار إليها، وسيتم التنسيق مع إمارات المناطق وتحديد مدى الحاجة إلى تطبيق القرار في مناطق عملهم والمحافظات التابعة لها بحسب الظروف المناخية ودرجات الحرارة السائدة في المنطقة خلال فترة المنع.

وحث على التواصل مع الوزارة عبر هاتف خدمة العملاء رقم (19911)، أو عبر بوابة «معاً للرصد»، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات تطبيق القرار.

"العمل" تستحدث "نطاقات الموزون" لتوطين الوظائف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16079532

الرياض - «الحياة»
أقرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطويراً جديداً في برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات» ليتضمن حزمة من الإصلاحات في سوق العمل.
ومن المقرر أن يبدأ العمل بتطبيق «نطاقات الموزون» على جميع المنشآت بدءا من يوم الأحد 12 ربيع الأول المقبل (11 أيلول/ ديسمبر 2016.)
وأوضحت الوزارة في بيان لها اليوم (الثلثاء) أن التطوير يساهم في «تحسين أداء السوق وتطويره، ورفع جودة التوظيف، وتوليد فرص عمل لائقة للسعوديين، وإيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة، والقضاء على التوطين غير المنتج.«
وسيحتسب »نطاقات الموزون» نقاطاً لكل منشأة، بناء على خمسة عوامل، هي: نسبة التوطين في المنشأة، ومتوسط أجور العاملين السعوديين، ونسبة توطين النساء، والاستدامة الوظيفية للسعوديين، ونسبة السعوديين ذوي الأجور المرتفعة، وعلى إثر ذلك يتحدد نطاق المنشأة وفق التعديل الجديد بعد احتساب مجموع النقاط التي حققتها، وفقاً للجداول التي تضعها وتحدثها الوزارة، بما يتناسب مع كل نشاط وحجم ووفق متطلبات سوق العمل.
وأقرت وزارة العمل تطوير «نطاقات «من خلال تقسيم جديد للمنشآت ذات الحجم المتوسط، لتصبح ثلاث فئات وفقاً لعدد العاملين، وهي: منشأة متوسطة (فئة أ) من 50 إلى 99 عاملاً، ومنشأة متوسطة (فئة ب) من 100 إلى 199 عاملاً، ومنشأة متوسطة (فئة ج) من 200 إلى **499** عاملاً، وإلغاء كل ما يتعارض معه من قرارات سابقة ويدرج في وثيقة برنامج «نطاقات.«
وأعدت الوزارة حاسبة افتراضية لمساعدة المنشآت لاحتساب نطاقها الموزون ومقارنته في الحالي، بهدف العمل خلال الفترة المقبلة على تحسين نطاقاتها وفق عوامل التوازن الكمي والنوعي، للبقاء في النطاقات الآمنة.
وقال وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني: «إن برنامج نطاقات الموزون يأتي بعد خمس سنوات من إطلاق نطاقات، ومتابعة الوزارة له وتطويره بعدة إجراءات تمت خلال السنوات الماضية مثل »نطاقات الأجور» من خلال احتساب السعودي بنقطة كاملة بنطاقات فقط عندما يكون أجره ثلاثة آلاف ريال فأكثر، ومثل نطاقات الاستدامة الوظيفية ورفع معدل احتساب السعودي بنقطة كاملة بعد مضي 26 أسبوعاً على توظيفه في المنشأة، وإجراءات تطويرية أخرى لتمييز المنشآت المحققة لنسب توطين تفوق الحدود المطلوبة.«
وأكد الحقباني أن البرنامج «حقق نجاحات جيدة للغاية، والآن جاءت الحاجة إلى تطوير البرنامج بنقلة نوعية جديدة ليضيف تحفيز جودة التوظيف، إضافة للعامل الكمي بما يتناسب مع حاجة سوق العمل.«

أكدت أن النظام لا يجيز إخراج المواطن من مسكنه إلا بعد صرف التعويض

إسكان الشورى تدرس تعديل نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وتؤكد اكتمال التشريع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1511440

الرياض - عبدالسلام البلوي

تدرس لجنة الإسكان بمجلس الشورى مقترحاً لتعديل عدد من مواد نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، يهدف إلى إضافة اختصاص إلى لجنة التقدير المنصوص عليها في المادة السابعة من النظام بحيث تكون مختصة بالنظر في تقدير التعويض العادل الذي يضاف إلى أجرة المثل إذا اخرجت الجهة صاحبة المشروع مالك العقار من عقاره أو منعته من الانتفاع به قبل تسلم التعويض سواء أكان بصورة استثنائية أو غيرها، وأن تراعي عند طلب إعادة التقدير وفقاً للمادة الثامنة عشرة ألا يقل في المرة الثانية عن التقدير الأول مهما كانت الظروف والأسباب.

صرف التعويض خلال سنتين من البدء بإجراءات النزع وللمالك طلب إعادة التقدير عند التأخير

وفي التعديل المقترح على المادة السابعة عشرة من النظام ينطلق مقدما المشروع دلال مخلد الحربي وغازي فيصل بن زقر، من فكرة أن إخراج مالك العقار من ملكه قبل تسلمه للتعويض يترتب عليه أضرار تفوق أجرة المثل، ويدعوان إلى لجنة التقدير ـ وهم موظفون من جهات حكومية قد يكونوا في المرتبة السادسة، واثنان من أهل الخبرة ـ لتقدر التعويض العادل الذي يضاف إلى أجرة المثل.

واقترح عضوا الشورى الحربي وبن زقر تعديل المادة الثامنة عشرة من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، وهي مادة تختص بصرف التعويض خلال سنتين من تاريخ صدور قرار الموافقة بالبدء في إجراءات نزع الملكية، فإذا تعذر ذلك جاز لمن نزعت الملكية منه طلب إعادة التقدير، إلا إذا كان تأخير صرف التعويض بسبب يعود إليه، ويقتصر مقترح عضوي الشورى هنا على وضع قيد يراعي فيه ألا تقل قيمة التعويض عند طلب إعادة التقدير عن التقدير الأول مهما كانت الظروف والأسباب.

وخلصت لجنة الإسكان إلى عدم ملاءمة مقترح تعديل المواد العاشرة، السابعة عشرة، الثامنة عشرة، من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، مبينة أن إجراءات التعويض للمباني السكنية لا تجيز إخراج المواطن من مسكنه إلا بعد صرف التعويض وتحرير شيك باسم صاحب التعويض، فلذلك فإن إخراج مواطن من منزله قبل صرف التعويض غير واردة في العقارات السكنية، كما أن تقدير مقدار التعويض العادل عن الضرر عمل قضائي تراعى فيه أركان التعويض الثلاثة ـ الخطأ، الضرر، العلاقة السببية ـ وتحديد ذلك عمل قضائي لا ينبغي إسناده إلى لجنة من موظفين بجهات حكومية.

وأكدت لجنة الإسكان أنه لا يوجد في الواقع فراغ تشريعي في معالجة وضع المتضرر من إخراجه من ملكه قبل التعويض ومن حقه اللجوء إلى القضاء والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقته، كما أن التعويضات التي تقدرها لجان التقدير مبنية على عناصر واضحة لا تحتاج إلى حكم قضائي وهي لا تخرج عن قيمة الموجودات أرض، مزروعات، بناء ونحوها من الأمور المادية الواضحة المحسوسة أو تقدير أجرة المثل من خلال الاطلاع على معدل أجرة أمثالها، وترى اللجنة بأنه ليس شرطاً في كل الحالات أن يكون الضرر على مالك العقار من تأخير صرف التعويض يفوق أجرة المثل، بل قد يكون مصلحة المالك أن يحصل على أجرة المثل.

وفيما يخص مقترح تعديل المادة الثامنة عشرة، أوضحت لجنة الإسكان في تقريرها الذي حصلت عليه " الرياض" وينتظر عرضه على الشورى للمناقشة، أن طلب إعادة التقدير حق للمالك الذي نزعت ملكية عقاره وليس حقاً للجهة الإدارية وعليه فصاحب الحق هو من يقرر ما إذا كان سعر العقار قد ارتفع بحيث يكون من مصلحته طلب إعادة التقدير، كما أن للمالك خيراً آخر إذا رأى أن مصلحته ألا يطلب إعادة التقدير، وهو أن يحصل على أجرة المثل عن الفترة التي تأخر فيها صرف التعويض، وله أيضاً رفع دعوى تعويض أمام المحكمة المختصة عن الأضرار التي قد تلحق به نتيجة تأخير الجهة في صرف تعويضه.

3سنوات سجناً لسيدة الأعمال في قضية "تعذيب الخادمة حتى الموت«

«جزائية جدة" تصرف النظر عن دعوى القتل عمداً لعدم كفاية الأدلة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/683184

أحمد النهاري - المدينة المنورة

أسدلت المحكمة الجزائية بمحافظة جدة مؤخرًا الستار عن الفصل الأخير على إحدى القضايا الشائكة التي اتُهمت فيها سيدة أعمال سعودية بجدة بتعذيب خادمتها (الآسيوية) حتى الموت، وذلك بإصدارها حكمًا قضائيًا بصرف النظر عن الدعوى المقدمة من المدعي العام الذي طالب فيه بإثبات إدانة المتهمة وزوجها بقتل المجني عليها عمدًا وعدوانًا وذلك لعدم كفاية الأدلة، في حين أصدرت المحكمة حكمًا يقضي بسجن سيدة الأعمال لمدة 3 سنوات وسجن زوجها لمدة سنتين وعقوبة كل منهما بـ 500 جلدة موزعة بينهما. القضية التي وقعت أواخر العام 1431هـ اتسعت دائرة الاتهام فيها لتشمل أيضًا زوج سيدة الأعمال الشهيرة التي راح ضحيتها الخادمة نتيجة الإهمال واستخدام سلطة الكفالة - كما جاء في صحائف الدعوى المقدمة من المدعي العام - انقسمت فيها آراء الشارع ما بين مبرئ للسيدة وزوجها ومدين لهما على مدار السنوات الماضية، قد تداولت ملفها عدد من الجهات الحكومية للتحقيق.

القبض على السيدة وزوجها

بدأت القصة عندما تسلم مركز شرطة السلامة آنذاك محضر الدوريات الأمنية الذي تضمن تلقيهم بلاغًا من أحد المستشفيات الخاصة يفيد باستقبال الخادمة (آسيوية الجنسية) بطوارئ المستشفى وهي في حالة إعياء شديد وغيبوبة تامة وقد أحضرها كفيلها بسيارته الخاصة مدعيًا بأنها سقطت من نافذة الطابق الأول لمنزله عند محاولتها الهرب في حين ظلت الخادمة تتلقى الرعاية في المستشفى حتى لقت حتفها في المستشفى بعد حوالى 8 أيام، وأحالت الجهات الأمنية ملف القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بمحافظة جدة التي وجهت بإلقاء القبض على سيدة الأعمال وزوجها وإيداعهما في التوقيف لحين النظر في القضية من قبل القضاء. وطبقًا لمنطوق الحكم الابتدائي فإن القضية قد شهدت مداولات في المحكمة على مدار السنوات الماضية فضلًا عن استجواب المدعى عليهما (السيدة وزوجها) الذي وثقت فيه الهيئة أقوالهما بأن الخادمة حاولت الهرب من المنزل أكثر من مرة وأنها سقطت من النافذة على المسبح الموجود بالمنزل وقامت بمساعدة الخادمة المنزلية الثانية بنقل الضحية إلى غرفتها ولم تقم باستدعاء الهلال الأحمر أو نقلها إلى المستشفى مباشرة لتلقى العلاج.

دخول خادمة على الخط

في حين أخذت القضية أبعادًا جديدة بعد دخول الخادمة الأخرى على خط مجريات التحقيق والتي أكدت في شهادتها لدى هيئة التحقيق بأن الضحية قبل وفاتها كانت ذات جسد لا بأس به في حين أصابها الهزل بدون التوصل إلى الأسباب التي تسببت في هزال جسدها قبل حوالى شهرين من وفاتها في الوقت الذي أثبتت الصفة التشريحية لجثمان المجنى عليها اتضح أنها هزيلة للغاية ووزنها 29.2 كيلوجراما وكانت تعاني من علة مرضية متقدمة مع وجود التهابات رئوية حادة ومزمنة قادت إلى حدوث فشل تنفسي واعتماد المجني عليها على أجهزة التنفس الصناعي حتى الوفاة، وقادت تلك الأبعاد إلى اتهام سيدة الأعمال بقتل المجني عليها عمدًا وعدوانًا بالإضافة إلى اتهام زوجها بإساءة استعمال سلطة كفالته للمجني عليها واستغلال ضعفها ودفعها للعمل قسرًا والإهمال في علاجها.

تقرير الطب الشرعي

ورفض المتهمان قبول كافة الادعاءات والاتهامات الموجهة إليهما من قبل هيئة التحقيق وتقدم الوكيل الشرعي عنهما المحامي عبدالوهاب الغامدي بلائحة جوابية إلى المحكمة تتضمن الإشارة إلى تخلف الركن المادي والمعنوي لجريمة الاتجار بالأشخاص التي وجهتها هيئة التحقيق لموكله (زوج سيدة الأعمال) بالإضافة إلى عدم جواز القتل تعزيرًا في قضية القتل شبه العمد بالتهمة الموجهة إلى سيدة الأعمال نتيجة عدم توافر سند شرعي يقضي بالقصاص تعزيرًا في الشأن المماثل وبالتالي تسقط صحة الاتهام الموجهة إلى المتهمين إلى جانب قطع العلاقة السببية بين اتهام المدعي عليها والتقرير الطبي الشرعي النهائي الذي يفيد بأن سبب الوفاة هو وجود التهابات رئوية حادة ومزمنة لدى المجني عليها. إلى ذلك أكد محامي القضية في حديث مع «المدينة» أن براءة موكلته جاءت بعد اطلاع المحكمة على ملابسات القضية والتي أظهرت للجميع على لسان القضاء وقال: «منذ الاطلاع على ملف التحقيق الخاص بموكلتي اتضحت لي البراءة لها ولزوجها من التهمة الموجهة إليهما وذلك لعدم تقديم هيئة الادعاء العام بما يكفى لإثبات أدانة موكلتي» وأضاف: «تدخل المحامي في هذه النوعية من القضايا يُعد مشروعًا إذا لم يقتنع بصحة الادعاء واتضح أن هناك نقصًا في إجراءات التحقيق أوالقبض».

مجلس الوزراء.. يحسم ملف رسوم الأراضي ..وفتح الاستثمار الأجنبي في نشاط "التجزئة"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160615/Con20160615844172.htm

حسم مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز عدداً من الملفات المهمة، بحسب تصريحات لوزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) عقب الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، مساء أمس (الإثنين) في قصر السلام بجدة.

رسوم الأراضي

الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء، على أن يتم تطبيق الرسوم على الأراضي الخاضعة للنظام ولائحته على أربع مراحل:

المرحلة الأولى

الأراضي غير المطورة بمساحة 10.000 متر مربع فأكثر، والواقعة ضمن النطاق الذي تحدده الوزارة.

المرحلة الثانية

الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، ما دام مجموعها يزيد على 10.000 متر مربع.

المرحلة الثالثة

الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، ما دام مجموعها يزيد على 5.000 متر مربع.

المرحلة الرابعة

الأراضي المطورة العائدة لمالك واحد في مخطط معتمد واحد، ما دام مجموعها يزيد على 10،000 متر مربع.

02إدانة الإرهاب

أدان المجلس الحوادث الإرهابية التي وقعت في كل من بيروت وإسطنبول وأورلاندو الأمريكية، واستنكرت المملكة كل أشكال العنف، مؤكدة في الوقت نفسه تأييدها الكامل لكل الجهود في مواجهة وملاحقة مرتكبي هذه الحوادث.

03تقرير الأمم المتحدة

نوه مجلس الوزراء بما صدر عن تقرير الأمم المتحدة حول حذف اسم دول التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن من القائمة حيال الأطفال والنزاعات العسكرية لعدم استناد التقرير على معلومات دقيقة وموثوقة بشأن جهود التحالف، مجدداً المجلس حرص التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن.

04التحول الوطني

ثمن المجلس تفاصيل برنامج التحول الوطني التي تم الإعلان عنها بعد الموافقة على برنامج التحول الوطني أحد برامج (رؤية المملكة العربية السعودية **(2030**، وما اشتملت عليه تلك التفاصيل من استخدام برامج مبتكرة تستوعب التحديات التي تواجه عمل القطاعات الحكومية والعامة في المملكة والتصدي لها.

05اجتماع أمراء المناطق

اطلع المجلس على نتائج الاجتماع السنوي الثالث والعشرين لأمراء المناطق وما توصل إليه من قرارات وتوصيات تهدف إلى تسهيل وتيسير أمور المواطنين أينما كانوا في إمارات المناطق المختلفة.

06الاستثمار الأجنبي

وافق مجلس الوزراء على الضوابط والشروط اللازمة للترخيص للشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ملكية 100 %. ومن أبرز الضوابط فتح مجال الاستثمار في نشاط تجارة الجملة والتجزئة لجميع الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع، وذلك تماشيا مع ما ورد في رؤية المملكة العربية السعودية (2030.**(**

07الخدمات والخطط

واصلال المجلس الوقوف على منظومة الخدمات والخطط التي أعدتها مختلف الأجهزة والقطاعات الحكومية والأهلية لخدمة جموع المصلين من المواطنين والمقيمين والزوار والمعتمرين في الحرمين الشريفين في هذا الشهر الكريم.

08اللجنة السعودية الفنلندية

اطلع المجلس على اقتراح حكومة جمهورية فنلندا إعادة تفعيل اللجنة السعودية الفنلندية المشتركة، ووجه بإبلاغ الجانب الفنلندي بموافقة المملكة على إعادة تفعيل اللجنة المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين، وأن تكون رئاسة الجانب السعودي في هذه اللجنة لوزارة التجارة والاستثمار على مستوى وكيل وزارة.

09مجلس «الخطوط السعودية«

أقر المجلس بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتفعيل دور الهيئة العامة للطيران المدني كجهة تشريعية مستقلة، وذلك بالفصل التام بين مسؤولياتها ومجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.، عددا من الترتيبات، من بينها:

-1إعادة تشكيل مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

-2إعادة تنظيم الأحكام المتعلقة باجتماعات مجلس إدارة المؤسسة على النحو الوارد في القرار تفصيلا.

-10اتفاقية مراكش

الموافقة على (البروتوكول) المعدل لاتفاقية مراكش المُنشئة لمنظمة التجارة العالمية. وأُعد مرسوم ملكي بذلك. وقرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية بالتوقيع على أداة قبول (البروتوكول) المعدل للاتفاقية سالفة الذكر.

-11تعاون اجتماعي مع الأردن

الموافقة على تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية ووزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في إطار اللجنة السعودية الأردنية المشتركة.

-13جامعة موسكو

الموافقة على قيام جامعة الملك سعود بالتوقيع على مشروع مذكرة تعاون أكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وجامعة موسكو الحكومية في روسيا الاتحادية، والرفع بما يتم التوصل إليه إلى مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات النظامية.

-14وزير النقل رئيسا لـ«سار«

تقرر أن يكون وزير النقل رئيسا لمجلس إدارة الشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار)، وأن تكون الشركة هي المالكة للبنى التحتية لمشروعات النقل للخطوط الحديدية بين مدن المملكة.

15- حساب «التسليف»

اعتماد الحساب الختامي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي (1434/ 1435هـ).

16-تعيينات جديدة

وافق المجلس على تعيين كل من مغدّي بن مسفر الوادعي على وظيفة (مدير عام مكتب أمير المنطقة) بالمرتبة الرابعة عشرة في إمارة منطقة عسير، وعبدالرحمن بن عبدالله الحنيطة على وظيفة (مدير عام إدارة) بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الدفاع، وبدر بن عبدالمحسن المقحم على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية، والمهندس خالد بن ناصر العقيل على وظيفة (مهندس مستشار تخطيط (بالمرتبة الرابعة عشرة في أمانة المنطقة الشرقية.

"ابن قويد": المحامي السابق لم يزودنا بملف القضية.. والموضوع أصبح إنسانياً

عائلة الدوسري: خالد في سجن انفرادي وبحاجة للعلاج!

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م

https://sabq.org

كشفت عائلة المعتقل السعودي خالد الدوسري، الذي يقضي حكمًا بالمؤبد في مقر سجنه بولاية إلينوي بأمريكا، عن تقرير فريق الدفاع عن ابنهم "خالد"، وحاجته الماسة للعلاج الفوري نظرًا لحالته الحرجة بعد زيارة الطبيب المعالج له الأسبوعالماضي.

وأكدت العائلة لـ"سبق" أن السلطات الأمريكية عزلت ابنهم في سجن انفرادي؛ الأمر الذي أثر على حالته الصحية جسديًّا ونفسيًّا. مشيرة إلى أنها المرة الثالثة التي يصاب بها في سجنه منذ عام 2011، وقائلة إن انقطاع اتصاله بهم، وعدم تفعيل القنوات الرسمية للاطمئنان على صحته، زادا من تدهور وضعه بعد تعرُّضه للتعذيب .

وأوضح محامي السجين سعود بن قويد: إن التقرير الطبي الصادر من الطبيب المكلف من فريق الدفاع عن خالد يتطلب حاجته الماسة للعلاج الفوري، مؤكدًا أن إدارةالسجن لا ترغب في تقديم أي مساعدة له، وتماطل، وترفض تقديم العلاج اللازم له. وقد يكون ارتفاع التكلفة المادية للعلاج سبب ذلك .

وأضاف "ابن قويد": في حالة استمرار إدارة السجن في رفض تقديم العلاج للسجين سيقوم فريق الدفاع برفع قضية أمام المحكمة الفيدرالية. مشيرًا إلى أن الجهود القانونية لفريق الدفاع خلال مدة وجيزة هي تقديم أولإجراء قانوني يخدم القضية. مع العلم بانتهاء فترة استئناف الحكم قبل تولي الفريق زمام الأمر .

وأردف: قضية الطالب السعودي المعتقل أصبحتإنسانية بالدرجة الأولى. وللأسف، لم نجد أي تعاون من المحامي السعودي السابق، من حيث تزويدنا بالملفات السابقة. ومن المحتمل رفع قضية في ذلك ."

جدير بالذكر أن المعتقل السعودي خالد الدوسري يقضي عقوبة المؤبد بالسجن في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تهم وُجّهت إليه، منها محاولة تفجير منزل الرئيس السابق بوش، وتفجير ملاهٍ وسدود أمريكية. وتقلصت التهم في تهمة واحدة، هي حيازة أسلحة دمار شامل.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

طالب بمحاسبة إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب في سورية للعدالة الدولية

مندوب المملكة في الأمم المتحدة: السعودية حريصة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/15/article_1062680.html

»الاقتصادية» من الرياض

أكد السفير فيصل طراد مندوب المملكة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أمام المجلس أن السعودية التي تفخر باتباعها الدين الإسلامي الحنيف منهاجا ودستورا، تحرص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية وعلى الأخص الحق في حياة كريمة وتنمية مستدامة وازدهار وبما يضمن أمن واستقرار الوطن .

وأوضح في كلمة ألقاها خلال أعمال الدورة الـ23 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي بدأت في جنيف، أمس، أن اعتماد رؤية المملكة 2030 ما هي إلا تجسيد واقعي لحرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وحكومته على ضمان مستقبل أفضل للوطن وأبنائه على الأصعدة كافة، كما يأتي استمرار التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال مذكرة التفاهم الموقعة معهم والتعاون مع جميع آليات مجلس حقوق الإنسان شاهدا آخر على هذا الحرص .

وجدد السفير طراد مطالبة السعودية للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف أطول انتهاك لحقوق الإنسان سجله التاريخ المعاصر، وهو معاناة الشعب الفلسطيني التي طالت لأكثر من 60 عاما من جراء الممارسات الإسرائيلية العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل ممنهج وتعذيب وحصار للشعب الفلسطيني وتدمير لممتلكاتهم وعمليات تهويد القدس وفقا لما يعرف بـ "خطة القدس 2020 ."

وأشار إلى انه حان الوقت لمحاسبة إسرائيل دولة الاحتلال عن جرائم الحرب البشعة ضد الشعب الفلسطيني .وجدد الدعوة إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته واستقلاله، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وحول الأوضاع في سورية تساءل السفير طراد: "إلى متى سنقف مكتوفي الأيدي ونشاهد المعاناة اليومية للشعب السوري الشقيق، التي طالت لأكثر من خمس سنوات، عاجزين عن اتخاذ أية خطوات عملية ملموسة لوقف سفك دماء الأبرياء ولحماية الأطفال والنساء من جميع الانتهاكات التي يرتكبها نظام بشار الأسد والمليشيات الإرهابية التابعة له والقوات الأجنبية المساندة له، التي أدت إلى قتل ما يزيد على 300 ألف شخص وتشريد أكثر من نصف الشعب السوري، وحصار ما يزيد على نصف مليون شخص ."

وقال إن الغارات الأخيرة في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها حصدت أرواح مئات الشهداء جلهم من النساء والأطفال ودمرت مراكز طبية واستهدفت مناطق سكنية .

وأوضح أن المملكة دعما لذلك، قدمت أخيرا مساهمة مالية بملغ 100 ألف فرنك سويسري لدعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سورية. وبين أن المملكة تجدد مطالبتها بتوحيد الموقف الدولي لتقديم مجرمي الحرب في سورية للعدالة الدولية، وتقديم الدعم الكافي لقوى المعارضة المعتدلة ولحماية المهجرين واللاجئين السوريين .

وأكد السفير طراد إدانة المملكة للإرهاب والتطرف العنيف بأشكاله كافة، ومهما كانت دوافعه أو مبرراته وأيا كان مصدره أو ضحاياه، مشددا على أن الإرهاب لا دين ولا هوية ولا جنسية له وبالتالي لا يمكن على الإطلاق القبول بإلصاق تهمة الإرهاب بأي دين أو عرق أو جنس .
وفي هذا الصدد، أدان الإرهاب الذي ضرب فلوريدا وبيروت البارحة الأولى، مطالبا المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته في محاربة ومكافحة الظروف المساهمة في نشأته وانتشاره، موضحا أن المملكة ولتأكيد التزامها بمحاربة الإرهاب وبوصفها من أوائل الدول المنضمة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، سعت لتشكيل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي ضم حتى الآن 35 دولة .
وقال إن المناداة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم وثقافات تتعارض مع القيم والثقافة والدين الإسلامي الحنيف، مؤكدا رفضها والمطالبة باحترام اختلاف القيم والثقافات، تجسيدا لعالمية حقوق الإنسان.

الحياة AL HAYAT

قضاء التنفيذ يستعيد 160 بليوناً من «المماطلين»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/16103371

كشف وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ الدكتور حمد الخضيري أن محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة استرجعت منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري 160 بليون ريال من خلال 393.233 طلباً، وفي 1437هـ بلغ إجمالي المبالغ المنفذة 79 بليون ريال من خلال 165.765 طلباً تنفيذياً.
وأوضح أنه امتداداً لمسيرة التطوير التي يشهدها القطاع العدلي وفي ظل الرؤى الطموحة التي أقرتها القيادة لبناء مستقبل اقتصادي عصري يعمل على الاستثمار الأمثل للموارد والثروات، يأتي قضاء التنفيذ بحزمة من الامتيازات غير المسبوقة لـ«الحزم والردع»، للمحافظة على المناخ الاستثماري الآمن وسط منظومة متكاملة من الأنظمة والقوانين التي تحفظ الحقوق في مختلف تعاملات الأوراق التجارية.
وأوضح أن الوطن بحاجة إلى التكامل التنموي في مختلف قطاعاته الحكومية والخاصة، لتواكب هذه الرؤية الطموحة التي تتطلب المزيد من الجهد والعمل، مؤكداً أن الذراع التنفيذية للقطاع العدلي تدرك أهمية توفير الأمان الاقتصادي لتعزيز المنظومة الاقتصادية للبلاد، وأن قضاء التنفيذ سيسخّر جهوده كافة لبناء غطاء آمن لمسار الأوراق التجارية والمالية، ولتوفير هذا المناخ التي تتطلبه المرحلة.
ولفت الخضيري إلى أن قضاء التنفيذ يعوّل عليه كثيراً في تمهيد المسلك القانوني لمختلف السندات التنفيذية وسرعة تنفيذها، وتوفير المعلومات كافة عن ملكية الأصول والإفصاح، ويكون حلقة وصل عبر قنواته الرسمية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بما يُحكِم من قبضة العدالة ويعزز من ثقة المتعاملين مع السوق الاقتصادي الوطني ويضمن المزيد من الموثوقية له، لتنمية بيئة استثمارية جاذبة، تحقيقاً لتطلعات رؤية المملكة 2030 الطموحة، وبرنامج التحول الوطني 2020.
وبيّن آخر الإحصاءات التي عملت عليها مختلف محاكم التنفيذ في المملكة، وعالجت من خلالها مختلف الأوراق المالية المتعثرة المتعلقة بشأن كمبيالات وشيكات وسندات قبض وأحكام أخرى متنوعة لعقارات منقولة أو ثابتة، مبيناً أن إجمالي المبالغ المنفذة التي عملت محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة على استرجاعها منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري بلغ 160.586.972.425 ريالاً من خلال 393.233 طلباً تنفيذياً وردت إلى محاكم التنفيذ في مختلف مناطق المملكة، فيما بلغ إجمالي المبالغ المنفذة خلال العام 1437هـ 79.186.557.929ريالاً من خلال 165.765 طلباً تنفيذياً.
ولفت إلى أن عدد طلبات الحجز على الأموال بالربط مع مؤسسة النقد بلغ منذ بدء نظام التنفيذ وحتى الشهر الجاري 153.664 طلب حجز، وبلغت خلال العام 1437هـ 97.736طلب حجز.
وأكد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ أن مثل هذه الأرقام تعكس حجم الأحكام والأوراق المالية المتعثرة بشأن شيكات وكمبيالات وسندات قبض، إضافة إلى العقارات المنقولة والثابتة التي تمت معالجتها واستعادتها لمستحقيها، بما يعزز من مكانة ومتانة واقع العدالة الناجزة ويوفر الأمان الاستثماري المأمول.

«النقل» تقدم لـ«الشورى» 7 حلول للحد من الحوادث المرورية

اقترحت دورة رسمية للراغبين في الحصول على رخصة قيادة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/683337

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» من مصادر مطلعة ان وزارة النقل تقدمت بعدد من المقترحات في تقريرها السنوي، والذي يرفع لمجلس الشورى حول ما تواجهه من صعوبات في أداء عملها، وقدمت أيضًا 7 حلول للحد من الحوادث المرورية تتضمن إنشاء محاكم متخصصة وفرض عقوبات رادعة وإقامة دورات تدريب رسمية للراغبين في الحصول على الرخصة.

وقالت الوزارة: إن عدم تقيّد السائقين بأنظمة المرور وتجاوز السرعات المحددة نظامًا، وبشكل كبير والحالة الفنية المتردية لبعض السيارات يلعبان الدور الرئيس في وقوع الكثير من الحوادث.

وأكدت الوزارة أنه لابد من أهمية تطبيق أبحاث ودراسات اللجنة الوطنية للسلامة المرورية كل فيما يخصه، وأيضا تكثيف التوعية المرورية حول الاستخدام الأمثل للسيارة بالتكامل مع الطرق مقرونا برقابة على صلاحيات السيارة، خصوصًا على الطرق الطويلة والتطبيق الفاعل لأنظمة المرور.وأوضحت الوزارة أنه لابد من عدم منح رخصة القيادة إلا بعد الانتهاء من دورة تدريبية رسمية تضمن توفير الوعي الكامل لمن تمنح له الرخصة بالقيادة الآمنة وأهميتها، وكذلك إنشاء محاكم مرورية تتعامل مع المخالفين للأنظمة المرورية بشكل يضمن تطبيق العقوبات على المخالفين.وقالت إنه لابد من دراسة أسباب الحوادث المرورية التي تقع على الطرق الطويلة لاستخلاص النتائج التي تساعد في تلافي مثل تلك الحوادث، وكذلك التوسعة في إنشاء شبكة الخطوط الحديدية للركاب والبضائع، مما يسهم في تخفيف الحركة على الطرق الطويلة.

وأكدت الوزارة أن هذه البدائل تمثل في مجموعها حلا مناسبا للحد من حوادث المرور، وقد أسهم تطبيق بعض الأنظمة المرورية الأمنية، التي تعتمد على التقنية في الحد من الحوادث، خصوصا داخل المدن الكبيرة وإذا ما تم تعميمها على باقي المدن والطرق، التي تربط المدن ببعضها فإن ذلك سوف يساعد في التقيد بالأنظمة، وبالتالي تحقيق القيادة الآمنة، كذلك من المتوقع عند الانتهاء من تنفيذ خطوط السكك الحديدية سواء بين المدن أو داخل المدن تخفيف وتقليل حركة المركبات.

وقالت الوزارة: إنها تقوم من خلال رصد المواقع التي تؤثر فيها الحوادث بدراسة تلك المواقع واتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها رفع مستوى السلامة في تلك الأجزاء.

الحلول المقترحة للحد من الحوادث:

-إنشاء محاكم متخصصة.
-فرض عقوبات رادعة.
-تكثيف التوعية المرورية.
-إقامة دورات تدريب رسمية للسائقين.
-دراسة أسباب الحوادث المرورية.
-إنشاء شبكة الخطوط الحديدية للركاب.
- تطبيق أبحاث اللجنة الوطنية للسلامة المرورية .

4اشتراطات لإخضاع الأراضي البيضاء لتطبيق الرسوم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.al-madina.com/node/683380

عبدالرحمن جمال - جدة

بيّنت اللائحة التنفيذية لنظام رسوم الأراضي البيضاء 4 اشتراطات لإخضاع الأرض لتطبيق الرسوم، ونصت المادة الثامنة من اللائحة على «أن تكون أرضًا فضاء، وأن تكون داخل حدود النطاق العمراني، وأن تكون مخصصة للاستخدام السكني أو السكني التجاري حسب المخطط المعتمد الصادر عن الجهة المختصة، وأن تكون ضمن فئة الأراضي الخاضعة لتطبيق الرسوم.«

كما ذكرت اللائحة 4 استثناءات لعدم تطبيق الرسوم على الأرض، ونصت المادة التاسعة على «انتفاء أي من اشتراطات تطبيق الرسوم الواردة بالمادة الثامنة من اللائحة، وجود مانع يحول دون تصرف مالك الأرض فيها بشرط ألا يكون المكلف متسببًا أو مشاركًا في قيام المانع، وجود عائق يحول دون صدور التراخيص والموافقات اللازمة لتطوير الأرض أو بنائها بشرط ألا يكون المكلف متسببًا أو مشاركًا في قيام العائق، وإنجاز تطوير الأرض أو بنائها خلال سنة من تاريخ صدور القرار». ووضعت اللائحة 4 ضمانات لتطبيق الرسوم ومنع التهرب من دفعه ونصت المادة العاشرة من اللائحة على «توحيد معايير التطبيق والتقييم في جميع المناطق والمدن والفئات المستهدفة، وضع الآليات اللازمة للتحقق من صحة البيانات المقدمة عن الأرض أو المكلف بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، اعتبار جميع المخاطبات والقرارات والبلاغات الموجهة إلى المكلف منتجة لآثارها بمجرد تبليغها إلى أي من العناوين التي حددها، والتنسيق مع الجهات المعنية لضمان عدم استغلال تغيير استخدامات الأرض - بعد صدور الإعلان الذي يشملها - للتهرب من دفع الرسم.«

وأكد لـ»المدينة» المشرف على برنامج رسوم الأراضي البيضاء المهندس محمد المديهيم، أنه بعد إعلان المدن المستهدفة وتحديد النطاق العمراني بها، يعطى صاحب الأرض فترة 6 أشهر لتسجيلها، وبعدها يصدر القرار بتطبيق الرسوم على الأرض، ويتم فتح حق الاعتراض لمدة 60 يوما، ويجب سداد الرسوم خلال سنة من تاريخ إصدار القرار، ويستثنى من أكمل التطوير والبناء، مبينًا أن المرجع في تحديد النطاق العمراني وفي تخصيص استخدمات الأراضي هو خرائط تحديد النطاق العمراني المعدة، وفق قواعد تحديد النطاق العمراني الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 157 وتاريخ 11 /5 /1428هـ، والمخططات التفصيلية الصادرة من الجهات المختصة تطبيقا لها، ويترتب على تعديل أو تغيير النطاق العمراني لمدينة معينة تغيير النطاق المكاني لتطبيق الرسم في تلك المدينة، وتقوم الوزارة بتحديد النطاق الجغرافي المحدد داخل حدود النطاق العمراني، موضحًا أنه سيتم تشكيل لجنة لدراسة الغرامات للمخالفين،على ألا تتجاوز الغرامة الحد الأعلى للرسوم.

ضوابط الحد من تراكم السجناء الأجانب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=267380&CategoryID=5

المدينة المنورة: مريم العبدالله 2016-06-16 1:40 AM

وضعت لجنة مشكلة من 4 جهات حكومية 8 ضوابط لإعمال تفعيل التوصية التي رفعها المشاركون بورشة العمل الثانية التي أقيمت بمعهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية للحد من تراكم السجناء الأجانب في المملكة.

-1 تؤكد الداخلية على إمارات المناطق بسرعة إبلاغ الخارجية أو فرعها بمكة المكرمة عند مقتل أي وافد أجنبي في قضية جنائية.

-2عند تبلغ الخارجية بمقتل الوافد ترسل مباشرة مذكرة عاجلة لسفارة بلاده لإبلاغ ذويه بذلك، وإفهامهم بأن لهم المطالبة بالحق الخاص لدى المحكمة

-3 عند إحالة القضية للمحكمة من قبل هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في الحقين العام والخاص، تحدد المحكمة موعدا للنظر في الدعوى بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

-4ترسل الخارجية مذكرة عاجلة لسفارة دولة المجني عليه لإبلاغ الورثة بالحضور في الموعد المحدد .

-5في حال عدم حضور المدعي بالحق الخاص من الخارج أو من ينوب عنه موعد الجلسة، تنظر المحكمة المختصة في الحق العام، عملا بالمادة الـ151 من نظام الإجراءات الجزائية

-6يبقى للورثة حق المطالبة بالحق الخاص في أي وقت خلال فترة بقاء الجاني في السجن، وفي حال أكمل السجين مدة محكوميته ولم يراجع أحد من ورثة المجني عليه، يرحل السجين إلى بلاده

-7تبلغ الخارجية الجهات المعنية، بما فيها السفارات السعودية بالخارج، لاتخاذ اللازم لحفظ وتسجيل معلومات عن عنوان الوافد في بلاده

-8تصدر الخارجية مذكرة تعميمية لكل البعثات الدبلوماسية والقنصليات المعتمدة بالمملكة من هذه الإجراءات لإبلاغ حكومات بلادها بها.

تنظيم إجرائي

أكدت اللجنة أن تطبيق الدراسة يحتاج لتنظيم إجرائي يهدف إلى سرعة البت في تلك القضايا، وتوحيد الإجراءات الإدارية بشأنها، وتلافي تراكم السجناء الأجانب على ذمتها، مع بذل العناية لحفظ حقوق أصحاب الحق

تعليقاً على تداول صور له تظهر أرجله مصابة بـ"غرغرينا" ومكبلة بالكلابشات

"الصحة" عن السجين المنوم بمستشفى صبيا: تدهور حالته استدعت تنويمه حال وصوله

المصدر: جريدة سبق الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
https://sabq.org

فهد كاملي -جازان

قالت "صحة جازان" تعليقاً على الصور المتداولة للسجين المنوم بمستشفى صبيا العام، وتُظهر أرجله مصابة بـ"الغرغرينا" وهي مكبلة بالكلابشات، إن حالة المريض استدعت تنويمه حال وصوله، حيث كان بوضع غير مستقر، ويعاني من نزيف بالدماغ مع عدم تفاعل بؤبؤ العين للضوء، وجلطات بالشرايين المغذية للأطراف السفلية نتيجة غرغرينا رطبة بالقدم مع تاريخ مرضي بجلطة في القلب.

وأكدت أن "الإجراءات المتبعة في مستشفى صبيا وفي جميع مستشفيات المنطقة لاستقبال ومعاينة المساجين هي حسب ما نصت عليه التعليمات الواردة من مقام وزارة الداخلية، والخاصة بإجراءات المرضى من المسجونين، إذ لا يتم إدخال المساجين في نظام المواعيد، ولا للعمليات الروتينية، وإنما يتم تنويمهم مباشرة تقديراً لظروفهم ومحكومياتهم."

وأوضحت أنها تقدم الرعاية الطبية لمرضى قسم المساجين في مستشفى صبيا العام، والذي يحوي ثمانية أسرّة من قبل الفريق الطبي المتخصص الذي تتطلبه كل حالة على حدة، وذلك المتبع للحالات الأخرى غير المساجين في المستشفى.

وبينت "الصحة": "وكما هو معروف فإن قراءة هذه العلامات المرضية لدى مرضى السكري تكون التنبؤات المصيرية لهذه الحالة غير جيدة، إذ من المعروف ارتباط مرض السكري بالعديد من المضاعفات القلبية والوعائية، والتي غالباً ما تؤدي نتائجها إلى فقدان البصر، وفشل في وظائف الكلى، وتجلطات قلبية أو وعائية في الدماغ أو الأوردة الكبرى، إضافة إلى تمارض في الأطراف يؤدي إلى الإصابة بالغرغرينا، وفقدان الأطراف وخاصة القدم السكرية، وغالباً ما يصحب ذلك التهابات بكتيرية جسيمة (أو ما يسمى تسمم دموي بكتيري) تؤدي إلى فشل في عدد من وظائف أعضاء الجسم، لا سيما إذا صاحب ذلك تاريخ مرضي سلبي، ووضع نفسي متوتر، وكل هذه المخاطر كانت قد توفرت لدى هذا المريض -شفاه الله- قبل وصوله المستشفى ."

وتابعت: "ومع ذلك خضع هذا المريض إلى عدد من الاستطبابات العلاجية والتدخلات الجراحية، إذ أُجريت له عملية تنظيف القدم السكرية، وفي الوقت ذاته علاج دوائي مركز لضبط مستوى السكري المرتفع، ولا يزال يتلقى علاجه في العناية المركزة حسب الاسترشادات والأدلة الدولية المبنية على البراهين العلمية."

وعلمت "سبق" من مصادر أمنية أن السجين (٢٩ سنة) في قضية مخدرات، تعرض لأزمة سكر داخل السجن، وتم تحويله على الفور للمستشفى لتلقي العلاج.

بيئات العمل القضائي

المصدر: جريدة الوطن الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30887

ناصر الداوود

القاضي ليس له غير مرتبه الشهري الذي يساويه فيه كثير من الموظفين العامين في الوقت الذي لا يتساوون معه في الواجبات والمزايا

كانت أيام الدوام ستة أيام في الأسبوع بداية من يوم السبت حتى نهاية دوام يوم الخميس، وفي اليوم الحادي عشر من شهر شوال عام 1395 صدر الأمر الملكي بجعل يوم الخميس إجازة أسبوعية مع يوم الجمعة، وكان لهذا القرار وقعٌ مؤلمٌ على طالبٍ لا يزال في السنة الثانية الجامعية؛ لأني كنت أعاني من الفراغ في يوم الجمعة؛ متمنياً لو لم يكن إجازة، فكيف ينضم إليه يوم آخر.

كانت معاناتي من الإجازة قبل ذلك تتضاعف في عطل الأعياد والإجازة الصيفية، مع أني سريعاً ما أتدارك الأمر في إشغال الوقت بارتياد حراج ابن قاسم، يرحمه الله، شمالي المسجد الجامع الكبير في وسط الرياض؛ متنقلاً بين باعة الكتب والمجلات؛ فأشتري بكل ما كسبته من هدايا النجاح كتباً ومجلات أشغل بها الفراغ الطارئ.

وكنت لا أعلم سبب ارتباطي ببيئات دراستي في المراحل الأربع الدنيا، إلا أن علاقتي بزملائي وأساتذتي كانت جيدة جداً، وكذا بمواد الدراسة وواجباتها المنزلية.

وعند التحاقي بالعمل القضائي امتد ذلك الشعور معي؛ بارتباطي بعملي ارتباطاً تركت معه التمتع بالإجازات السنوية حتى توافر لي من الإجازات الشهرية عند تقاعدي أكثر من ستة وعشرين شهراً؛ لما ينعم به القاضي من استقلال صادق وقت إدارة الشيخ عبدالله بن حميد، ثم الشيخ إبراهيم آل الشيخ، ومن بعده الشيخ محمد بن جبير، رحم الله الجميع.

كانت البيئة القضائية وقتها بيئة جاذبة؛ لولا التحوطات التي كانت القيادة القضائية تتخذها عند ابتداء تعيين القضاة، والتي جعلت كثيراً من المراتب الدنيا والمتوسطة شواغر؛ لتزاحم القضاة في المراتب العليا مما جعل القاضي يمكث أضعاف أضعاف المدة المقررة للترقية من رئيس محكمة (أ).

ومن المعلوم أن بيئات العمل في القطاع العام هي أنسب البيئات لانتشار الأمراض النفسية والاجتماعية؛ كالنرجسية والسادية الإدارية، والمحسوبية وإعمال الواسطة في التعيين والترقية وسائر الخدمات الإدارية العليا .

ولأن بيئة العمل القضائي واحدة من تلك البيئات فقد تحولت من بيئة جاذبة لتنضم في عداد بيئات العمل الطاردة؛ حتى صدر نظاما القضاء وديوان المظالم ومعهما آلية العمل التنفيذية لكليهما، ولحقهما مشروع التطوير القضائي الذي جلب معه مئات الوظائف القضائية، فتنفس القضاة الصعداء، وانفرجت المراتب القضائية عن بعضها، ولم يعد يتزاحم القضاة مع بعضهم عند استحقاق الترقية، فانقلبت البيئة من طاردة إلى جاذبة، فدخل إلى الكيان القضائي ضعف ما فيه من قضاة خلال بضع سنوات.

ومن الطبيعي أن يصاحب هذه العشوائية والعجلة في التعيين بعض الأخطاء التي جعلت الوظائف القضائية الدنيا أكثر من نصف الكادر القضائي، فافتقد القضاة الشباب من يلجؤون إليهم من قدماء القضاة في استشاراتهم، وفي الاقتداء بسمتهم، وفي انتهاج مسالكهم في حصر الخلافات وطرق معالجتها وانتقاش الحلول، ثم ما لبث الحال أن عادت موجة الاستقالات لمرفق القضاء لسببين:

الأول/ الأهداف المادية البحتة؛ حيث وجد طالبو الاستقالة أن العمل في المحاماة خير لهم من العمل القضائي، وبعضهم أمَّل في تخصيص مهام التوثيق فرصة لزيادة المداخيل، وبعضهم خاض معترك التحكيم ليوفر عليهم جهوداً كبيرة ويؤمن لهم دخولاً أكبر.

وهؤلاء بلا شك تأثروا بأخبار زملائهم السابقين؛ الذين استقالوا أو تقاعدوا واتجهوا نحو المحاماة، فبان عليهم آثار ارتفاع

مستويات الدخل الفارقة في أشخاصهم وأحوالهم.
السبب الثاني/ الأهداف المعنوية البحتة؛ حيث لم يجد طالبو الاستقالة المناخ الملائم للعمل، فطلبوا الاتجاه لأعمال أخرى يحققون فيها ذواتهم، فمنهم من اتجه لإدارة أمواله أو أموال أسرته، ومنهم من اتجه إلى التعليم في الجامعات، ومنهم من اتجه للمحاماة المرشدة؛ يكتفي بمعالجة قضيتين أو ثلاث في العام الواحد، محققاً بها قريباً من دخله وهو على رأس العمل الحكومي بجهدٍ أقل، وراحة أكبر.
وهؤلاء بلا شك عانوا كثيراً من سوء معاملة رؤسائهم، أو من تباطؤ تحقيق طلبات نقلهم.
من كل هذا: وجب على القيادة القضائية أن تستنتج من دواعي تجدد موجة الاستقالات ما يحتاجه القضاة من أمور تدعو لاستقرار الكيان القضائي؛ لئلا تضيع سدى جهود تهيئتهم للقضاء خلال سنوات الملازمة وما بعدها، ولن يتحقق ذلك إلا بثلاثة أمور:
أولاً/ المزايا المالية:
حيث يظن الكثير من الناس أن القاضي يتمتع بميزات مادية لا يصل إليها غيره من موظفي القطاع العام، وهذا الظن ليس بدقيق، فالقاضي ليس له غير مرتبه الشهري الذي يساويه فيه كثير من الموظفين العامين في الوقت الذي لا يتساوون معه في الواجبات والمزايا.
فأساتذة الجامعات مثلاً يساوونهم في قدر المرتب الشهري، مع أن المطلوب من القاضي أن يعمل خمسة أيام في الأسبوع بواقع سبع ساعات كل يوم، وأستاذ الجامعة يمكنه نظام الجامعات أن لا يعمل إلا ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، كما يمكنه النظام أن يختار الساعات التي تناسبه من بين ساعات النهار والليل المتاحة للعمل في الجامعة، أما ساعات عمله فلا تصل إلى ساعات عمل القاضي في يومي عمل قضائي فقط.
وحتى يصل القاضي إلى مستوى أستاذ الجامعة لا بد له أن يحظى ببدلات مشابهة لما يصرف لأساتذة الجامعة، وأن يؤمن له السكن الذي يلتهم أكثر من ثلاثين في المائة من مرتب القاضي.
الثاني/ المزايا المعنوية:
قديماً قال الشاعر:
لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق إن لم يسعد الحال
اعتادت القيادة القضائية في بعض مراحلها على أن لا تسعد بحال ولا بنطق واستبدلت الإسعاد بالقسوة والغلظة تغطية لعجزها عن توفير بيئات جاذبة للعمل القضائي، وهي وإن كانت معذورة في بعض الأزمنة إلا أن أزمنة خير ورفاه مرت على البلاد استفاد منها كثير من القطاعات الحكومية إلا القضاء بقي منزوياً عن اجتلاب ما يسر القضاة ويسعدهم، والله أعلم بأسباب إحجام القيادة عن ذلك مع تيسره وإمكان حصوله.
الثالث/ سن الأنظمة الواقية من التسرب القضائي، ولعل أهمها: استثناء القضاة المتقاعدين قبل إكمالهم عشرين عاماً في الخدمة القضائية من منح تراخيص المحاماة، والتوثيق، والتحكيم، وسائر الخدمات القضائية، ولهذا الموضوع حديث آخر ذو شجون.

خدمة المعوق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/12/article_1061955.html

علي الجحلي

تشركني الدكتورة الفاضلة فوزية أخضر كثيراً في متابعة نشاطات اجتماعية تمارسها في خدمة المعوقين. هذه الأنشطة لا تنال حقها من كثير من المثقفين والمسؤولين ممن لهم القدرة على تغيير الأوضاع والإسهام في تقديم خدمات مستحقة لمختلف مكونات المجتمع التي تعاني الإعاقة البدنية أو الذهنية .

القناعة بهذا الدور والاهتمام بشكر المولى جل وعلا على ما حبانا به من النعم، يستدعيان أن نكون أكثر ارتباطاً بمختلف الفئات التي لم تحصل على المزايا نفسها التي حصلنا عليها. من يعملون في المجال ينالون قدراً كبيراً من الرضا ويشعرون بالسعادة وهم يؤدون دورهم الحيوي .

هذه الحالة من السعادة والرضا هي من نعم المولى التي يحصل عليها كل من يعمل في هذا المجال، وهنا تتضح الكمية الهائلة من العاملين فيه في أغلبية دول العالم مقارنة بالوضع عندنا. أكثرية من يعملون في المجال الخيري يدعون ويطالبون بمزيد من الإسهامات فيه، لإشراك الجميع في هذه الحالة من السعادة .

إن العمل التعاوني في المجتمع أمر حثنا عليه ديننا، فكل ما نعمله من خير باتجاه الآخرين مأجورون عليه من الله، وتقديم العون لكل المحتاجين مهما كان نوعهم أمر يرفع درجات أهله. من هنا أطالب كل القادرين بأن يشاركوا في خدمة مجتمعهم من خلال العمل في هذا المجال .

إن الحجم المتدني للمشاركين في العمل في هذا المجال يحتاج إلى خطة وطنية، تبدأ بتكوين القناعة والاهتمام بفئات السن العمرية الصغيرة، حيث تغرس في الأبناء والبنات حب العمل الخيري والإحساس بحاجة شركائهم في الوطن من مختلف الفئات .

التعرف على مراكز الخدمات وأنواع الإعاقات والجلوس مع من تأثروا بهذه الحالات، والتعامل معهم ببساطة واحترام، ينشئ القاعدة الأساس في بناء الشخصية الحريصة على المجتمع، التي تنشط في خدمة كل عناصره خصوصاً الأقل حظاً.

يدعم هذا التوجه وضع الجداول المدرسية التي تتضمن مثل هذه الأنشطة، وتسمح للأطفال والشباب من كل الفئات بزيارة المواقع والمشاركة في النشاطات والفعاليات التي تهتم بكل مكونات المجتمع .

ثم إن المدارس مسؤولة مباشرة عن ربط تقويم الأداء المدرسي بالمشاركات المجتمعية، بحيث يكون أفضل الطلبة هم أولئك الذين لهم إسهامات فاعلة في خدمة المجتمع، بل إن ربط ذلك بالمبادرات الإبداعية في هذا المجال سيحقق دون شك ثورة كبيرة في الاهتمام المجتمعي بهذه الأنشطة المهمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مواجهة "نطاقات الموزون" للبطالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/13/article_1062227.html

عبدالحميد العمري

إنها المواجهة الأكثر تحديا بكل ما تعنيه الكلمة بالنسبة لبرنامج التوطين المطور "نطاقات الموزون" في وجه البطالة، التي دون مبالغة؛ تتجاوز درجة الإنجاز الواحدة فقط منها على الطريق الشاق لمواجهة البطالة عشر خطوات أو أكثر، مقارنة ببرامج التوظيف السابقة .

يكمن الاختلاف في البرنامج المطور الذي تزمع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية العمل به، مقارنة بما سبقه من برامج للتوطين، أنه سيأخذ في اعتباره عوامل جديدة، يأتي في مقدمتها وهو العامل الأهم متوسط أجور السعوديين في المنشأة، ونسبة توطين النساء في المنشأة، والاستدامة الوظيفية للسعوديين، ونسبة ذوي الأجور المرتفعة منهم. كل عامل من تلك العوامل يشكل وزنا نسبيا أثقل كاهل منشآت القطاع الخاص، التي نجح الكثير منها في تجاوز برامج التوطين السابقة منذ 2011 إلى وقت قريب، وشهدت سوق العمل المحلية انخفاضا كبيرا لأعداد المنشآت الواقعة في النطاقين الأحمر والأصفر، امتزج هذا التحول الكبير بارتفاع ما يسمى التوظيف الوهمي للعمالة الوطنية، وفسر في جانب كبير منه طوال الفترة 2011-2015 على أنه ارتفاع لمعدلات توظيف العمالة الوطنية، في الوقت ذاته الذي تجاهلت مؤشرات تقييم الأداء آنذاك؛ تورط الكثير من منشآت القطاع الخاص في التوظيف الوهمي، أو التوظيف غير المنتج كما تصنفه وزارة العمل

والتنمية الاجتماعية في تقاريرها الدورية، وفي كل الأحوال فهو توظيف لا يقدم شروى نقير في مجال تحسين الظروف المعيشية للأفراد، ولا حتى على مستوى رفع القيمة المضافة للاقتصاد الوطني .

ودون الخوض في جدل عقيم حول ماذا كانت ستكون عليه نتائج سياسات وبرامج التوطين السابقة، لو أنها بدأت بالعمل وفق منهجية البرنامج المطور "نطاقات الموزون" أول ما بدأت مطلع 2011؟ المؤكد أن النتائج كانت ستختلف 100 في المائة عما نواجه في الوقت الراهن، لعل من أبرز تلك الاختلافات؛ أن معدلات التوطين كانت ستكون أدنى مما هي عليه اليوم، لخلوها شبه التام من شحوم التوظيف الوهمي، وفي الوقت ذاته كان محتملا أن يكون معدل البطالة اليوم أعلى من مستواه الراهن، كل هذا كان محتملا حدوثه دون أدنى شك في حال تم العمل فقط وفق منهجية "نطاقات الموزون"، فلا يوجد أي نتائج سريعة براقة تقف خلف هذه المنهجية! أمام كل ذلك؛ كان محتملا القيام آنذاك بأحد أمرين أو خيارين، الخيار الأول: أن يتم ابتكار برامج وسياسات مساندة لنطاقات الموزون في تلك المرحلة، وهو ما كان موضوع ومقترح العديد من الكتابات والطروحات خلال الفترة 2011-2012، سواء من قبلي أو قبل العديد من الكتاب، وقبل كل ذلك كان مقترح الاستراتيجية السعودية للتوظيف، التي اجتمعت خلالها الآراء في تلك المرحلة المبكرة على ضرورة تزامن إصلاح تشوهات سوق العمل المحلية، مع إصلاح تشوهات الاقتصاد الوطني والقطاع الخاص على وجه الخصوص، التي كانت أحد أكبر الأسباب التي أفضت إلى ضعف الاعتماد على العمالة الوطنية، وفي الوقت ذاته زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة، إلا أن أيا من ذلك أو حتى بعضا منه، لم يحدث بكل أسف. يعاب على هذا الخيار أنه رغم موثوقية نتائجه قوتها ومتانتها، وارتفاع تكلفة وجهود تنفيذه مقارنة بما تم العمل به، أن نتائجه ستأتي أدنى بكثير من حيث البريق واللمعان وسرعة التحقق .

الخيار الثاني: الأخذ بمعايير أقل صعوبة، وأسهل تنفيذا، بالتركيز فقط على النتائج الكمية، دون التدقيق في تفاصيلها، كأن نبحث في حقيقة التوظيف هل هو حقيقي أو وهمي، لا يهم وفقا لهذه المعايير الخفيفة الوزن، ليتم التركيز على نسب التوطين فقط، وبناء عليها يمكن تقييم موقف كل منشأة في قطاع الأعمال، وهو ما حدث بالفعل خلال 2011-2015، احتفل الجميع بنتائجه البراقة والسريعة، إلا أنه سرعان ما خفت بريقه كثيرا، وفي الوقت ذاته أظهر عجزا حقيقيا في استمرارية قدرته على التوظيف الحقيقي للعمالة الوطنية، وفي الوقت ذاته عجز عن إيقاف نمو الطلب على العمالة الوافدة، وما ذلك إلا لأنه حمل في أحشائه منذ لحظة ولادته: (1) معايير أداء لا ولم تلمس أو تعالج أصل التشوهات في السوق والاقتصاد. (2) معايير أداء سهلة التنفيذ عن طريق التوظيف الوهمي، إلا أنها في الوقت ذاته فتحت بتحققها إمكانية أكبر للاستقدام بصورة أوسع، ولهذا شهدنا علاقة طردية تشكلت في سوق العمل، أنه كلما ازداد التوظيف الوهمي ازداد الاستقدام من الخارج !

مضينا جميعا في طريق الخيار الثاني حتى اصطدمنا بنهايته، لنجد أنه لا خيار أمامنا إلا بالعودة إلى الخيار الأول، وهو الخيار الأكثر أمانا وواقعية من حيث النتائج، إلا أنه الأقل بريقا ولمعانا في الوقت ذاته، وفي الوقت ذاته الأقل كما من حيث حجم النتائج. والطريق على أنه سيكون أكثر صعوبة الآن ومستقبلا تحت الظروف الاقتصادية غير المواتية خلال المرحلة الراهنة وفي المستقبل القريب، إلا أنه الطريق الذي سيحمل لنا نتائج أكثر جدوى وقيمة في ميزان محصلتها النهائية، حتى إن كانت غير مغرية في البداية أو حتى بعد عام أو عامين من تاريخ اليوم، ذلك أنها ستدفع في الأجلين المتوسط والطويل إلى خضوع منشآت القطاع الخاص، للاستجابة للإصلاحات اللازمة عليها، فتتخلص من الاعتماد الكبير على عقود مناقصات الدولة أو الاستيراد بالجملة من الخارج والبيع بالتجزئة في السوق المحلية، لتتحول إلى تنويع خطوط إنتاجها والاعتماد بصورة أكبر على الإنتاج، والتكيف بصورة أكبر مع بيئة محلية أعلى تنافسية، وأقل اعتمادا على الدعم الحكومي، وهو طريق شاق جدا على الجميع، قد يسقط في طريقه الوعر العديد من منشآت القطاع الخاص، ما قد يترتب عليه فقدان الكثير لوظائفهم، إلا أنه في الوقت ذاته منعطف إصلاحي لا بد من المرور به مهما كانت النتائج مؤلمة، ما قد يوجب اتخاذ تدابير حكومية مساندة مرحليا لأكبر عدد ممكن من منشآت القطاع الخاص، وتحفيز منشآت أخرى سواء لولادتها أو لتوسع القائم منها، وتقنين تلك التدابير الداعمة والمساندة وفقا لمساهمتها في تنويع قاعدة الإنتاج المحلية، وقدرتها على إيجاد فرص عمل جديدة عالية التأهيل والدخل للمواطنين والمواطنات .

إن النظر إلى نطاقات الموزون ضمن دائرة أوسع من برامج التحول الاقتصادي المزمع تنفيذها، سيتيح لنا جميعا منحه الثقة الكاملة به وبغيره من البرامج، شرط أن يكمل بعضها بعضا، وأن تتضافر جهودها ونتائجها في منظومة عمل تكاملية، تستهدف مواجهة البطالة وغيرها من التحديات التنموية الراهنة والمحتملة مستقبلا، وهو ما سيتركز الحديث عنه بمشيئة الله تعالى في الجزء الثاني لهذا المقال بعد غد الأربعاء. والله ولي التوفيق.

أين حقوق الإنسان من استغلال الأطفال للتسول؟

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4141965

زايد سعد الشهري

تبدو ظاهرة التسول مشكلة اجتماعية آخذة في الازدياد مع انتشار حالات البطالة والفقر والتشرد، ولكن ما يلفت الانتباه في هذه الظاهرة القديمة الجديدة دخول العديد من الأطفال هذا المجال، الذي يوشك ان يتحول إلى مهنة تدر على أصحابها الأموال، والتسول من الظواهر السلبية التي تعانيها المملكة وله آثار خطرة على الفرد والمجتمع على حد سواء، فقد اتخذها البعض مصدرا ثابتا للتكسب غير المشروع، مستخدمين في ذلك كل الوسائل الممكنة وغير الممكنة بما فيها استغلال الأطفال، وذوي الإعاقة، والنساء، وكبار السن.

وظاهرة التسول تزداد في المواسم الدينية، مثل شهر رمضان، وموسم الحج، بسبب قدسيتهما عند المسلمين، ورغبتهم في التقرب الى الله بالأعمال الصالحة وخاصة الصدقة.

لذا نجدهم يتفننون في استدرار عطف المحسنين، بالتسول بأطفال مبتوري الأيدي أو معوقين أمام إشارات المرور وفي الأسواق ليس للحاجة والعوز كما هو متوقع، بل يمارس من قبل جماعات إجرامية منظمة تستغل ضعف الأطفال وظروفهم لتحقيق مكاسب مادية عالية.

متسترين بلبس الملابس البالية والرثة، والتظاهر بالجوع، بالإضافة إلى عرض التقارير الطبية المزيفة، واستخدام الأطفال الصغار، في ظروف جوية صعبة)صيفا وشتاء)، لاستدرار العطف والشفقة.

الا انه بصرف النظر عما يسببه التسول، من تشويه للمدن، وانتشار لعصابات الجريمة المنظمة، وإخراج الأعمال الخيرية عن مسارها الصحيح، باختطافها من قبل هؤلاء المتطفلين لاستخدامها في غير مجالها المحدد.. ولكن لنستعرض الناحية السلبية لاستغلال الأطفال الصغار، أو ذوي الإعاقة، نجد ان منها المخاطر الصحية، وتعرض هؤلاء الأطفال لمخاطر الطرق والمواصلات والإرهاق الجسماني المستمر، كما أن فئة منهم تعمل بجمع القمامة مما يعرّضهم للأمراض، كذلك استغلالهم الجنسي لاحتكاكهم مع عصابات الإجرام، والجنوح الى عالم الجريمة، لتوافر البيئة المناسبه لذلك، ومنها تفشي الأمية بينهم لانقطاعهم عن الدراسة، كذلك ممارسة التزوير للصكوك والتقارير الطبية، وتعاطي وتوزيع المخدرات.

وحيث إن الطفولة البريئة أقحمت في هذا العالم المخيف (التسول)، لإخراج أفواج من المنحرفين سلوكيا، فإن الجهات المسؤولة عن الشباب، كلّ فيما يخصه، مدعوة لتضافر جهودها لانتشال هؤلاء الأبرياء، أولا بمعاقبة من يقوم باستغلالهم أشد العقوبة، ثانيا باحتوائهم في مراكز تتوافر بها البيئة الصالحة، من الناحية الأمنية، والصحية، والثقافية، والتعليمية، والاجتماعية، بالاضافة الى توافر الغذاء والكساء بما يوفر حياة كريمة لهم.

أما بالنسبة للمتسللين، فيجب تشديد الاجراءات لمنعهم من التسلل، وفي حال دخولهم تحاسب العصابات التي وراء استغلالهم، في حين تتم رعايتهم والاهتمام بهم، الى أن يتم ترحيلهم الى أوطانهم، والتعامل معهم على انهم ضحايا، والأهم من ذلك عدم اعطائهم، حسب توجيهات الدولة التي تمنع ذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/13/article_1062210.html

علي الجحلي

يبدو أن دور الرجل ومكانته إلى زوال, فحتى الذي يحاول أن يهدد زوجته باللجوء إلى التعدد أصبح شخصا عنيفا وعدوا لحقوق المرأة. ما لا يعلمه من وضعوا هذا القانون هو أن الرجل الذي يهدد بالزواج من الثانية هو المسكين الذي لن يفعلها. القاعدة المتعارف عليها لدينا معشر الرجال هي أن الجعجعة في الغالب لا ينتج عنها الطحين .

لهذا يمكنني القول إن من وضع هذا القانون هو امرأة بالتأكيد وليس رجلا ,ذلك أنه لو كان رجلا فسيعلم أن المهدد ما هو إلا مرغم يحاول أن يرفع صوته أو يثبت موقفه ولو من خلال مجرد التخويف والوعيد .

لكن لماذا نستغرب أن تضع المرأة كل القوانين اليوم, وهي التي تحصل على كل شيء ومع ذلك تدعي المظلومية. الرجل في العالم العربي وقع ضحية بين السمعة العنترية التي توحي بها مسلسلات الشام وطوال الشوارب, وواقع العالم الذي يعتمد على مفاهيم الحضارة الغربية كأساس للحكم على العلاقات الاجتماعية, وأهمها علاقات الزواج والأبناء .

بخلاف ما تدعيه تلك المسلسلات, الرجل هو أضعف الكائنات اليوم, ويستمر ضعفه مع تجذر الادعاءات التي تجعل منه الأسد الكاسر, لكن كل من يعرف حال الغابة يعلم أن اللبؤة هي المسيطرة وصاحبة القرار في المنزل الذي يسمى عرين الأسد رغم أن ما للأسد منه سوى الاسم .

تستمر المرأة في دعوى المظلومية كلما حصلت على مزيد من القوة والقرار في بيتها لتجني مزيدا من الحقوق, لذلك تجد الرجل يفقد مركزه بالتدريج مع تقدمه في السن, وتتحول أغلب القرارات إلى "الست هانم", ما عدا إطفاء الإضاءة وتجميع المفاتيح .

صحيح أن هناك من يحاولون أن يرسخوا سيطرة الرجل في المنزل, وكثير منهم يقفون مع الرجل سواء كان ظالما أو مظلوما, وهم على قناعة بأن الرجل هو العاقل والمسؤول وصاحب القرار. هؤلاء هم من يدفعون ببعض صغار السن نحو الغلو والتشدد واستخدام العنف في العلاقة الزوجية لعلمهم أن هناك من يحميهم, لكن النتيجة تكون في النهاية خسارة الحياة الزوجية برمتها .

هنا تصبح قضايا النساء المظلومات نتيجة هذه المعادلة هي المسيطرة على الواجهة الإعلامية وتختفي شكاوى من ليس لهم أمل سوى تبني مقولة "الصيت ولا الغنى."

لماذا تتمدد ثقافة العنف اجتماعياً؟

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1511186

هيا عبدالعزيز المنيع

بعيدا عن مربع الارهاب بما فيه من تفاصيل مؤلمة وخطيرة على الأمن والاستقرار كأبرز تحد يواجه المجتمع ككل بكامل مؤسساته المدنية والعسكرية.
بعيدا عن ذلك نلاحظ اتساعا لثقافة العنف داخل المجتمع السعودي، وبممارسات لا يمكن تبريرها، كحال الرجل الذي حاول قتل الطبيب المعالج لزوجته، واذكر انني اثناء مراجعتي لقسم طوارئ إحدى المستشفيات رأيت بأم عيني احدى الممرضات وقد تعرضت لعنف من مرافق احدى المريضات من خلال طعنها بإبرة في ذراعها.. بسبب أنها آلمت قريبته عند محاولة اعطائها المغذي..
وإن كانت مشاهد العنف في المجال الطبي أخذت مساحة كبيرة من الضوء الاعلامي بسبب خطورتها وسفاهة مسبباتها، الا ان هذا الشكل من العنف موجود في قطاعات أخرى وخاصة القطاع التعليمي.. ولنا في حادثة قتل المعلم لمسؤول ادارة التعليم في احدى مدن المملكة بسبب الاعتراض على عدم نقله شاهد، وكذلك في حوادث اعتداء المعلمين على الطلبة وضربهم بعنف لا يتفق مع ابسط ابجديات التربية..
السؤال هل هذا العنف جاء كمنتج طارئ ام هو اصيل في تربيتنا لأبنائنا وخاصة الذكور منهم؟
علميا معروف ان للعنف اسبابا ذاتية واخرى اجتماعية مرتبطة بعدد كبير من المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والاعلام والمسجد وخلافه من مؤسسات التنشئة الاجتماعية.. وعلينا ألا ننسى البعد التاريخي في تجذر ثقافة العنف حيث سلطة القوة هي المهيمنة والمؤثرة في المكانة الاجتماعية للفرد او للمجموع
حين يؤكد الأب لابنه ان يكون ذئبا حتى لا تأكله الذئاب وان عليه أن يأخذ حقه بيده وان الضعفاء هم من يرتكزون على التسامح في كل تعاملاتهم، وأن الرجل هو الذي يأخذ حقه بيده ولا ينتظر الآخرين يقومون بذلك نيابة عنه، وحين تصر الأم في توجيه ابنها على مبادلة من ضربوه في التمهيدي وربما الروضة بالضرب بل وربما زادت بإعطائه توجيهات عن اساليب الضرب والاحتيال على الخصم لمباغتته وضربه استباقيا بهدف كسب الموقف ..
لا اريد ان احمل الأسرة الجزء الأكبر من تمدد هذه الظاهرة ولكن بالملاحظة أجد انها تمثل المؤسسة المحورية حيث غياب ثقافة الحوار وتهميش بعض الابناء وعدم بناء عنصر الثقة في النفس عند الابناء من خلال الدعم النفسي وتحميلهم بعض المسؤوليات بالإضافة للتفرقة بين الابناء وغير ذلك.
من جانب تأثير البعد النفسي في ارتفاع معدل ممارسات العنف، فللأسف مازال المريض النفسي مطلق الحرية في المجتمع، ولعل أخطر انواع المرضى هم المرضى العقليون حيث إن المصابين بتلك الأمراض لا يجدون حرجا في القتل.. ناهيك عن ارتفاع نسبة تعاطي المخدرات بين الشباب.. مع ملاحظة تزايد حمل السلاح الابيض بين الشباب وكأنه اكسسوار إثبات للقوة ..
من يصدق ان شبابنا يحتفظون في سياراتهم بالعصا الغليظة (العجرا) والسكاكين؟!
الجدير ذكره ان بعض الدراسات الاجتماعية المحلية أشارت إلى ارتفاع استخدام السلاح الأبيض بين الشباب.. ورغم ذلك لم نجد تفعيل الأنظمة الرادعة لكل اشكال الاعتداء على الآخرين بدنيا او لفظيا قبل ان تتمدد أكثر فتصبح ظاهرة علاجها مكلفة بشريا وماديا..
خطورة انتشار هذه الثقافة بين افراد المجتمع وخاصة الشباب تستدعي مواجهتها عبر برامج متنوعة سواء بالتوعية وهي الحد الادنى في المواجهة او اعادة تأهيل من يتسمون بالعنف او معاقبة صارمة لمن لا يتحكم بانفعالاته، مع ضرورة بناء أدبيات تربوية متسامحة ومتكاتفة بين اعضاء المجتمع تؤصل للتعايش والقبول والحب والايجابية واحترام الآخر كعنصر وقاية بعيد المدى..

شركاؤنا المعوقون .. هلّا تحولوا معنا !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/faisal-alassaf/16064674

فيصل العساف

من بواكير بركات التحول الوطني 2020 أن الوزير شمر عباءته عن كتفيه، فالمحاسبة الدقيقة جعلت من ذلك «المشلح» عبئاً ثقيلاً بعد أن كان فاعلاً مهماً في عملية الوجاهة الاجتماعية. كانت اللقاءات الصحافية للوزراء - خلال الأسبوع الماضي - يشرحون فيها مبادراتهم نحو عملية التحول، تشبه إلى حد بعيد المقابلات الشخصية، اجتهد الوزراء أن يقدموا من خلالها أفضل ما لديهم، سواءً من ناحية الحضور الذهني أم الوضوح التام والشفافية في التعاطي مع أسئلة الحاضرين، مما انعكس في شكل سلس على عملية التلقي والتفاعل مع أطروحاتهم وأهدافهم.

في الواقع، أنا هنا لست في مقام المزايدة على مجهودات العاملين على مشروع التحول، لكنها المسؤولية الوطنية والاجتماعية التي تحتم وضع اليد على مكامن القصور إن وجدت، وتبقى وجهات النظر محل اختلاف في سبيل منشود واحد يهدف الجميع إلى بلوغه والتربع على قمته، ألا وهو وطن تتحقق فيه الضروريات لجميع مواطنيه.

مما لا شك فيه، أن ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية يكابدون وعائلاتهم صنوفاً متعددة من المعاناة، وإذا كان من غير المقبول في السابق ألا تتم معالجة أحوالهم في الشكل اللائق الذي يستحقون، فإن ذلك لن يكون مقبولاً في اللاحق، في ظل طفرة التحول الطموحة والمرجوة.

تشير الإحصاءات - غير الرسمية - إلى أن ثمانية من بين كل ألف مواطن يعانون حالة من حالات الإعاقة، وتشير الوقائع إلى جهود كبيرة تبذلها الدولة في سبيل احتواء آلامهم، لكن الحقائق الماثلة على الأرض تؤكد أن المقتدرين من بين السعوديين الذين قدّر لهم أن يعولوا معوقين اختاروا انتداب ذويهم إلى دول تقدم لهم ما يتفوق بمراحل على ما تقدمه المراكز المتخصصة لدينا، إما بسبب القصور في تهيئة الخدمة الملائمة، أو لعدم التمكن أصلاً من إيجاد المكان الذي يتقبل حالات أبنائهم بفعل التكدس جراء قلة مراكز تقديم الرعاية المطلوبة. أحد الأصدقاء اضطر هو إلى البقاء في وظيفته «المرموقة» ومصدر رزقه الوحيد، فيما انتقل أبناؤه وزوجته إلى إحدى الدول المجاورة لمرافقة ابنتهم المريضة بالتوحد.

تقرير سابق لوزارة الصحة كشف وجود 730 ألف حالة إعاقة «مسجلة» في المملكة، يتلقى الخدمات منها 24 ألف حالة فقط! إن رؤى الوزارات ذات الاختصاص المتعلقة بذوي الإعاقة ينبغي أن تواكب المأمول منها، فالعمل المكثف الذي لا يقبل المبررات هو عنوان المرحلة القادمة العريض، بناء عليه، فإن بلوغ الأهداف الاستراتيجية يلزم أن يكون في عيون القائمين على تحقيقه بمثابة الكفارة عن سنوات الإهمال والتسويف وتضييع الحقوق التي طالت الجميع، سواء أكانوا المستهدفين من ذوي الإعاقة أم القائمين عليها والمشرفين الذين يجب أن ينالهم من حظ التحول جانباً، إذ ليس من المعقول أن يوجد في يومنا هذا سعوديون وسعوديات من أصحاب الكفاءة الحاصلين على الشهادات المؤهلة لتعليم المعوقين في جميع الاختصاصات، ثم يتم التعاقد معهم في بعض مراكز التأهيل الحكومية إما بالمجان «تطوعاً» نظراً للحاجة الملحة إليهم وعدم وجود أرقام وظيفية لهم، أو بمرتبات شهرية لا تتجاوز الثلاثة آلاف ريال، في مشهد طارد لا يتوافق على الإطلاق مع طبيعة العمل المضنية، ولا المخرجات المستهدفة، إحدى خريجات كلية التربية في جامعة الملك سعود قسم التربية الخاصة، تعمل اليوم كإدارية متمكنة في إحدى البنوك السعودية الرائدة!

خطة تحول 2020، انتظرها المواطن السعودي بشغف المتعطش إلى نهضة نوعية تضاهي طموحاته، وكذلك تطلعات أولي الأمر في بلاده، وتزاحمت فيها وإليها الأفكار النبيلة نحو وطن أمثل يتحقق فيه الأمان النفسي قبل أي شيء. لذا، فإنه يقع على عاتق القائمين عليها مراعاة المشكلة الحقيقية لأولئك الذين ينشدون سبل النهوض بهم وبمن خلفهم، التي تكمن في أنهم ليسوا سكناً يطالب به الجميع، أو بطالة ينبغي مكافحة أخطارها من خلال القضاء عليها أو تقليصها، إنما في كونهم «حالات»، لا يعرف مدى شدة معاناتها سوى من تكبد شقاء معايشة حاجاتها.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الملك .. اهتمام دائم بمصالح المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/06/15/article_1062717.html

كلمة الاقتصادية

في لقائهم خادم الحرمين الشريفين تلقى أمراء المناطق توجيهات مباشرة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان حفظه الله ورعاه تضمنت التوجيه والتأكيد على الاهتمام والحرص التام المتواصل بمصالح المواطنين والمقيمين حيث التقى أمراء المناطق بعد انعقاد اجتماعهم السنوي بحضور الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الذي قدم إيجازا عما تمت مناقشته من موضوعات خلال اجتماع أمراء المناطق .

لقد استمع أمراء المناطق إلى توجيهات خادم الحرمين الشريفين الذي حثهم على تقوى الله -عز وجل- والاهتمام بمصالح المواطنين والمقيمين ومتابعة أحوالهم وتلمس احتياجاتهم والاجتهاد في إنجازها بما يحقق التنمية الشاملة وما يخدم مصلحة الوطن والمواطن. وهذا شعاره وهمه الأول والمهم في كل المناسبات .

إن المستقبل يحتاج إلى همم الشباب القادرين على اتخاذ القرارات بنفس حزم الملك وحماسه، فقد جاءت قراراته الأولى - رعاه الله- بتغيرات واسعة في أعلى الهرم القيادي للدولة شملت تعيين ولي العهد وولي ولي العهد، وتمكين الصف الثاني من الأسرة الحاكمة، ثم استتبع ذلك تغيرات شملت عددا من الوزارات .لقد كان واضحا تماما رغبة الملك -حفظه الله- في رسم طريق جديد للشعب السعودي، وأن المرحلة المقبلة تتطلب جيلا شابا جديدا يخطط ويرسم الرؤى في ظل توجيهات ومتابعة من خادم الحرمين الشريفين، وهذه الروح هي التي صبغت "رؤية المملكة 2030" ووافق عليها مجلس الوزراء .

وقد تبنى خادم الحرمين الشريفين، إطلاق "رؤية المملكة 2030"، وأكد -حفظه الله- الركائز الأساسية التي استلهمت منها الرؤية، الله ثم المليك والوطن، فهذه الدولة حفرت في صخور التاريخ اسمها كدولة تضع حكم الله فوق الجميع وتتمسك بكتاب الله وهدي نبيه محمد -ﷺ-، ولهذا كانت الرؤية تؤكد أهمية العمق العربي الإسلامي، وأهمية الحرمين الشريفين وخدمة ضيوف الرحمن، فهو عمق تاريخي استراتيجي يجب تعزيزه والارتقاء من خلاله. هو حجر الأساس لهذا الصرح العملاق الذي وضعه الملك المؤسس قبل أكثر من 100 عام .

عندما يؤكد الملك مرارا وتكرارا الاهتمام بمصالح الناس والتنمية فإنها تمثل هما أساسيا عنده -رعاه الله-، تنمية شاملة تعني كل نواحي الحياة، تعني الطفل والأم والأب والأسرة، تعني الرجل والمرأة، تعني التعليم والصحة، والأمن والدفاع، تعني الاقتصاد والسياسة والمجتمع معا. هذه التنمية الشاملة لا تعني مشكلة اقتصادية صرفة، فلم تأت «رؤية المملكة» كردة فعل بحتة على وضع اقتصادي معين، بل رسم الطريق لجيل بأكمله، أمانة الأجيال المقبلة في أعناقنا، فلا يعني الرفاهية التي نعيشها اليوم -بحمد الله- أن نتغافل عمّا يجب أن يكون عليه الحال لأبنائنا في الغد، هذه هي معاني التنمية الشاملة التي يؤكدها خادم الحرمين الشريفين، التي ارتكز عليها في رسم "رؤية المملكة 2030".

تساؤلات حول رسوم الأراضي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1437هـ - 15 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1511532

فهد الصالح

يوم أمس الأول أقر مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي البيضاء التي يؤمل منها أن تؤدي دوراً كبيرا في معالجة أزمة السكن من خلال تشجيع التطوير السكني والحد من الاحتكار واكتناز الأراضي التي تقع داخل النطاق العمراني للمدن، وبقراءة لمضامين هذه اللائحة تتوارد العديد من التساؤلات والاستفسارات التي لم أجد لها جواباً، ولعل وزارة الإسكان مشكورة تفيدنا نحن والعموم حولها.

أولاً: حددت اللائحة أربع مراحل لتطبيق رسوم الأراضي البيضاء في المدن وبينت أنه في حال لم تنطبق مرحلة معينة على أي من المدن أو لم تكف الأراضي ضمن مرحلة معينة لتحقيق التوازن المطلوب بين العرض والطلب فيجوز تجاوز تلك المرحلة والانتقال إلى مرحلة أخرى، والتساؤل هنا حول المعايير والضوابط والمدة الزمنية التي تحكم عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى وكيف ستستطيع الوزارة الحكم على قدرة أي من المراحل على الموازنة بين العرض والطلب؟

ثانياً: حددت الوزارة مساحات الأراضي التي ستخضع لرسوم الأراضي في كل مرحلة من مراحل تطبيق الرسوم، وهي الأراضي التي تزيد مساحتها عن عشرة آلاف متر مربع عدا المرحلة الثالثة التي تشتمل على الأراضي المطورة في مخطط واحد وتزيد مساحتها عن خمسة آلاف متر مربع، والتساؤل هنا ماذا عن محاولة الالتفاف على اللائحة وتجزئة الأراضي لمساحات صغيرة وأيضاً ماهي الضوابط التي يفترض أن تحكم الأسعار المرتفعة أو التي قد ترتفع بشكل أكبر في الأراضي السكنية ذات المساحات الأقل من عشرة الاف متر مربع؟

ثالثاً: رسوم الأراضي البيضاء ستطبق في عدد محدود من المدن بحسب ما تحدده الوزارة وهي المدن الرئيسة التي تعاني من أزمة عالية في السكن وهذا جيد لكن التساؤل هنا عن مدى تأثير ذلك على المدن المحاذية والمحيطة وهجرة الأموال العكسية نحوها، فعلى سبيل المثال لو طبقت الرسوم في مدينة الرياض قد تنتقل رؤس الأموال للاستثمار في المحافظات والمدن القريبة كالدرعية والمزاحمية وبالتالي ارتفاع الأسعار وخلق أزمة سكن أخرى؟ وما نخشاه هنا هو انتقال الأزمة إلى مدن أخرى .

وفي جانب آخر وهو ما يجب التنبه إليه أن فرض الرسوم على الأراضي البيضاء لوحده لن ينهي أزمة السكن، ويمكن بشكل عام تحديد ثلاثة عوامل رئيسية لإنهاء أزمة السكن:

العامل الأول/ زيادة المعروض من الأراضي والوحدات السكنية:

وهذا العامل نجد أن الوزارة تتعامل معه حالياً بشكل رائع ومميز من خلال إنشاء مركز دعم المطورين (إتمام) لتيسير إجراءات المطورين وكذلك توقيع اتفاقيات مع العديد من المطورين محلياً وخارجياً لتنفيذ وتطوير المزيد من الوحدات السكنية.

العامل الثاني/ خفض تضخم الأسعار في القطاع السكني:

وهنا نجد أن تدخل الوزارة في هذا الجانب لازال دون المؤمل واللائحة التنفيذية لرسوم الأراضي قد تؤدي لاستمرار ارتفاع أسعار الأراضي السكنية ذات المساحات الصغيرة.

العامل الثالث/ توفير التمويل وتنويع مصادره:

أيضاً هذا الجانب لم يتم تنشيطه بالشكل الجيد في ظل توقف صندوق التنمية العقارية عن تقديم القروض السكنية منذ قرابة السنة بالإضافة إلى التأخر في طرح القرض المعجل والعجز في إيجاد بدائل أخرى.

أخيراً يمكننا القول اننا بحمد الله أمام قضية تخضع لاهتمام وعناية كبيرة من قيادة هذا البلد الحكيمة فالخطوات المتسارعة التي تتم حول معالجة أزمة السكن تدعو للتفاؤل والاطمئنان، ولا زلنا نؤمل من وزارة الإسكان الكثير لتحقيق المعادلة الأهم والأصعب وهي توفير السكن وفق مقدرات دخل المواطن بمختلف فئاته.

توسعة نطاق الوظائف النسائية

المصدر: جريدة اليوم الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.alyaum.com/article/4142478

سكينة المشيخص

في مجالسنا أو عبر وسائط الاتصال المختلفة نتبادل الآراء ونسمع الكثير حول قضايا حيوية تهم المجتمع، ولعلي في هذا الإطار أتوقف عند رسالة وردتني عبر البريد الإلكتروني من أحد الإخوة حول تشغيل النساء السعوديات في المحلات، وفيها أشار الى «عدم وجود بيئة عمل مناسبة لتشغيل الموظفات السعوديات ما يؤدي الى إغلاق المحلات المؤنثة أو فتحها مع بعض المخالفات تحت مبدأ: الله يستر وما أحد حولك.»..

حيثيات ظروف عمالة أو تشغيل السعوديات في البيئات المؤنثة، بصورة عامة لا تزال هشة ولا توجد البيئة الحقيقية للعمل بسلاسة، لأن الفكرة العملية فيما يختص بالمرأة بصورة عامة لا تزال ملتبسة في الوسط الاجتماعي بين رفض وقبول حتى مع التأهيل الواسع لكثير من بنات الوطن، لكن في الطريق الى توازنات مجتمعية بين موروث تقليدي ومواكبة للتطور لابد من حدوث مقاربات أو حالات وسطية تنتهي الى منطق تنظيمي واجتماعي مناسب.

في تلك الرسالة اقترح صاحبها أن يتم تشغيل فلبينيات أو أجنبيات مع السعوديات لتشجيع البنات العاطلات على العمل في محلات مؤنثة بنسبة 100%، ما يتطلب أن تسمح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بإصدار تأشيرات تحت مسمى بائعات للمحلات التجارية، وهو وإن لم يبعد عن فكرة الذكورية في المقترح، إلا أنه يظل حلا وسطا يستهدف في الأساس توفير وظائف وبيئات عمل لكثيرات يبحثن عن نصف فرصة من أجل الرزق والعمل، وحتى لا يبدو السوق متناصفا بين الرجال والنساء، وهي حالة تبدو غريبة على نحو، لأن الأسواق محال عامة تجمع كل الناس دون تمييز طبقي أو جندري.

أقبل المقترح الى حد ما وأؤيده لسبب بسيط وهو أن يتسع في مساحات التوظيف للباحثات عن عمل، ويشمل اللاتي لديهن تحفظات على البيئات التي لا تروق لهن ويحبذن بيئات مؤنثة بالكامل. وأعتقد أن نسبة هؤلاء كبيرة وإذا حصلن على تلك البيئة الوظيفية فإنهن سيجدن مسارات تناسب تطلعاتهن العملية وذلك أجده مقدما على أي تحفظات أخرى فيما يجري في تنظيم الأسواق، ويمكن لوزارة العمل أن تعالج مسألة التأشيرات بشكل متوازن من خلال استيعاب الموجودات بالبلاد وتفضيلهن على الاستقدام الذي يشوش بالتأكيد على برنامج التوطين والسعودة، على أن يتم ذلك على مراحل يتم فيها التخلص النسبي من العمالة الأجنبية الى أن يستوي الأمر بأكمله لبنات الوطن في جميع العمليات التجارية بكل تفاصيلها البيعية والشرائية والإجرائية، وذلك ينتهي بنا الى توسعة نطاق التوظيف والانتاج بصورة أكثر طموحا ومناسبة لحالة الخصوصية التي يطلبها المجتمع.

الشورى ونظام مكافحة الكراهية

المصدر: جريدة الوطن الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=30933

علي الشريمي

عزيزي عضو الشورى إن كنت ترى "العنصرية" خطرا يأكل الأخضر واليابس فليس عليك إلا الموافقة على مقترح قانون مكافحة التمييز

لم يعد الانتظار ممكنا أو الصبر محتملا، إنه من بلادة الشعور وإغماء الضمير أن نطالب إنسانا وقد أسيء إليه ببعض العبارات العنصرية أن يصمت، بحجة أن مجلس الشورى رفض سابقا مشروع حماية الوحدة الوطنية، وأن الأنظمة موجودة وإن كانت دون عقوبات واضحة ومحددة !

أقولها هنا للتاريخ، فوالله لو صلحت الدنيا كلها، ولو انتهت الفرعيات، لو اتسعت الطرقات وغاب الزحام، وقلصت البطالة، لو افتتحت كل المشاريع الجديدة الموعودة وجددت المطارات، وتحولنا إلى مركز اقتصادي عالمي، وانتهت كل المشروعات الرائدة وما زالت العنصرية تسرح وتمرح هكذا بدون قانون يضبطها ويؤدبها، فقد سقط المشروع الأكبر ألا وهو مشروع الإنسان. فجوهر حقوق الإنسان عند كل الأمم المتقدمة يتمثل في تجريم التمييز بجميع أشكاله ضد الأفراد والجماعات، ومنع الانتقاص من الأفراد والجماعات بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الطائفة .

نعم، نعاني ما نعانيه، ولكن تبقى مشكلة "التمييز العنصري" هي السكين الحادة، تقطع أوصال مجتمعنا كل يوم ببطء موجع. تنخر بيننا سوسة قارصة وحارقة، تلبد على الشرايين والأوردة، فتمتص دماء الكرامة والسعادة والمستقبل وأبسط الحقوق الإنسانية. وأمام كل ذلك لم نفقد الأمل بوجود أعضاء من مجلس الشورى أمثال الدكتورة لطيفة الشعلان، الدكتور عبدالله الفيفي، الدكتورة هيا المنيع، الذين أنهوا صياغة تشريع جديد تحت اسم "نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية"، وذلك في إطار سعيهم إلى تحجيم هذا الخطاب، وإعانة الحكومة في تجريم متبنيه، إذ يجرم النظام المقترح من يستغل المساجد ودور العبادة في بث الكراهية بالسجن 10 سنوات، بينما ينص على إحالة التكفيريين الذين تفضي آراؤهم إلى جرائم قتل إلى القضاء الشرعي. وغلظ التشريع المقترح - الذي حظي بتأييد 10 أعضاء آخرين من مجلس الشورى يمثلون الطيف المجتمعي السعودي - عقوبة من يرتكب أي فعل ينطوي على تمييز أو كراهية، مستغلا في ذلك دور العبادة أو موقعه الوظيفي، أو صفته الدينية .

لطالما صرخت وآخرون غيري بضرورة تعبيد طريق القانون، فليس من المعقول أن نبقى متفرجين على العنصرية، هذا يشتم ذاك، وذاك يلعن في وجه هذا، وهذا يصرخ وذاك يبرر، أين القانون من كل ما يحدث؟ طريق جديد يا مجلسنا، احزموا أمركم، وابدؤوا من جديد، فأمامنا رؤية مستقبلية وبرامج تحول لن تنهض إلا بسيادة القانون وجعله السيد المهيمن على الجميع دون تمييز، نصوص قانونية واضحة ومحددة .

وأنا وغيري ننتظر من كل عضو في كل دائرة في مجلس الشورى إدراج قضية "التمييز العنصري" على رأس أولوياته، إدراجا مرفقا بحلول واضحة وحقيقية وقابلة للتنفيذ، نريد أن نستمع إلى طرح جريء وواضح مرة واحدة من ممثلينا، فإن كنت ترى "العنصرية" خطرا يأكل الأخضر واليابس فليس عليك إلا الموافقة على المقترح، وإن كنت تراها دون ذلك فافصح لنكتشف معدنك عافاك الله. نحن أمام تحولات مستقبلية، لا مهادنة ولا انتظار، سننتظر من كل عضو وعضوة رأيا وحلا "بالبنط العريض". لديكم الاقتراح بقانون نظام مكافحة التمييز وبث الكراهية مقدم من 3 أعضاء في مجلس الشورى وقد أيده 10 آخرون من ذات المجلس، فانظروا فيه ومعه تزامنا، ابدؤوا بعملية التقنين، بشكل عادل وفاعل وسريع، دون مماطلة أو محاججة، ابدؤوا قبل أن تفوتوا نقطة اللاعودة ويموت الحق والخير فينا جميعاً .

أمام مجلس حقوق الإنسان

المملكة تدعو لمحاسبة إسرائيل وتقديم مجرمي الحرب في سوريا للعدالة الدولية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alriyadh.com/1511312

جنيف - واس

بدأت في جنيف اليوم أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تستمر حتى إرة يوليو القادم.

وفي كلمة ألقاها اليوم السفير فيصل طراد مندوب المملكة في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أمام المجلس أكد أن المملكة العربية السعودية التي تفخر بإتباعها الدين الإسلامي الحنيف منهاجا ودستورا، تحرص على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي كفلتها الشريعة الإسلامية وعلى الأخص الحق في حياة كريمة وتنمية مستدامة وازدهار وبما يضمن أمن واستقرار الوطن.

وأضاف أن اعتماد رؤية المملكة 2030 ما هي إلا تجسيدا واقعيا لحرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - آل سعود - وحكومته على ضمان مستقبل أفضل للوطن وأبنائه على كافة الأصعدة، كما يأتي استمرار التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الانسان من خلال مذكرة التفاهم الموقعة معهم والتعاون مع كافة آليات مجلس حقوق الإنسان شاهد آخر على هذا الحرص.

وجدد السفير طراد مطالبة المملكة العربية السعودية للمجتمع الدولي باتخاذ إجراءات لوقف أطول انتهاك لحقوق الإنسان سجله التاريخ المعاصر، وهو معاناة الشعب الفلسطيني التي طالت لأكثر من ستين عاما جراء الممارسات الإسرائيلية العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل ممنهج وتعذيب وحصار للشعب الفلسطيني وتدمير لممتلكاتهم و عمليات تهويد القدس وفقا لما يعرف بـ "خطة القدس 2020"، مشيراً إلى انه قد حان الوقت لمحاسبة إسرائيل دولة الاحتلال عن جرائم الحرب البشعة ضد الشعب الفلسطيني، كما نجدد الدعوة إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته و استقلاله، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وحول الأوضاع في سوريا تساءل السفير طراد إلى متى سنقف مكتوفي الأيدي ونشاهد المعاناة اليومية للشعب السوري الشقيق والتي طالت لأكثر من خمس سنوات، عاجزين عن اتخاذ أية خطوات عملية ملموسة لوقف سفك دماء الأبرياء ولحماية الأطفال والنساء من جميع الانتهاكات التي يرتكبها نظام بشار الأسد والمليشات الإرهابية التابعة له والقوات الأجنبية المساندة له والتي أدت إلى قتل ما يزيد عن 300 ألف شخص وتشريد أكثر من نصف الشعب السوري، وحصار ما يزيد عن نصف مليون شخص.

وقال: إن الغارات الأخيرة في مدينة حلب والمناطق المحيطة بها حصدت أرواح مئات الشهداء جلهم من النساء والأطفال ودمرت مراكز طبية واستهدفت مناطق سكنية.

وأوضح أن المملكة دعما لذلك، قدمت مؤخرا مساهمة مالية بملغ 100 ألف فرنك سويسري لدعم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

وتجدد المملكة مطالبتها بتوحيد الموقف الدولي لتقديم مجرمي الحرب في سوريا للعدالة الدولية، وتقديم الدعم الكافي لقوى المعارضة المعتدلة ولحماية المهجرين واللاجئين السوريين.

وأكد السفير طراد إدانة المملكة للإرهاب والتطرف العنيف بكافة أشكاله، ومهما كانت دوافعه أو مبرراته وأيا كان مصدره أو ضحاياه، مشدداً على أن الإرهاب لا دين ولا هوية ولا جنسية له وبالتالي لا يمكن على الاطلاق القبول بإلصاق تهمة الإرهاب بأي دين أو عرق أو جنس.

وفي هذا الصدد أدان الإرهاب الذي ضرب فلوريدا وبيروت بالأمس، مطالبا المجتمع الدولي بالقيام بمسؤولياته في محاربة ومكافحة الظروف المساهمة في نشأته وانتشاره، موضحا أن المملكة ولتأكيد التزامها بمحاربة الإرهاب وبوصفها من أوائل الدول المنضمة للتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، سعت لتشكيل التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب الذي ضم حتى الآن 35 دولة.
واختتم كلمته قائلا: إن المناداة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم وثقافات تتعارض مع قيمنا وثقافتنا وديننا الإسلامي الحنيف، مؤكداً على رفضها والمطالبة باحترام اختلاف القيم والثقافات، تجسيدا لعالمية حقوق الإنسان.

168مليون طفل ينخرطون في العمل

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=267112&CategoryID=3

أبها: الوطن 2016-06-14 12:41 AM
تحذر منظمات أممية وحقوقية عالمية من ارتفاع معدلات الأطفال الذين ينخرطون في العمل يوميا، إذ إن هناك 168 مليون طفل عامل يشتغلون في سلاسل التوريد المختلفة، بدءا من الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات والبناء وغيرها، وذلك حسبما ورد في تقرير نشرته منظمة العمل الدولية.
وتُعرف "سلاسل التوريد" بأنها منظومة من المؤسسات والتكنولوجيا والموارد التي تعمل على نقل المنتجات والخدمات من الموردين إلى العملاء، وهي تعمل على تحويل الموارد الطبيعية والمواد الخام إلى المنتج النهائي الذي يصل إلى العميل النهائي.
وكانت منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة "اليونيسيف" قدّرت في تقرير صدر في مارس الماضي، معدلات عمالة الأطفال في العالم بـ150 مليون طفل، بين سني الخامسة والرابعة عشرة عاما، ووفقا للتقرير أيضا فإن نصيب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من هذا العدد، يصل إلى 13.5 مليون طفل بنسبة تصل إلى 9%.
ورغم وجود التشريعات التي تكافح عمالة الأطفال في العالم العربي، إلا أن ما تشهده بعض البلاد من أزمات سياسية أجبرت كثيرا من الأطفال على العمل ويتجلى ذلك في عدة دول، منها: العراق وسورية واليمن وليبيا، وغيرها.

قائد محور شبوة: مواقفه أنقذت اليمن من الفوضى

«التحالف» يطالب مون بالكشف عن مصادر تقرير الأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160616/Con20160616844218.htm

طلب التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من الأمم المتحدة الكشف عن تفاصيل بشأن مصادر المعلومات التي قادت المنظمة الدولية لإدراج التحالف لفترة وجيزة في «قائمة سوداء» لمنتهكي حقوق الأطفال. ودعا التحالف خبراء من الأمم المتحدة لزيارة الرياض. أُدرج الطلب في رسالة من السفير السعودي في الأمم المتحدة عبد الله المعلمي إلى الأمين العام للمنظمة بان كي مون نيابة عن التحالف بتاريخ الثامن من يونيو الحالي واطلعت عليها رويترز أمس الأول.

وأضاف المعلمي إن التحالف «يطلب مراجعة مفصلة للمنهجية والكيفية التي كتبت بها الأرقام في التقرير والمصادر التي اعتمد عليها في الأرقام المذكورة.«

وذكر مسؤولون في الأمم المتحدة إنهم لا يعتقدون أنه من الممكن الكشف عن المصادر المستخدمة في إعداد التقرير. وقال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم المنظمة الدولية عندما سئل عن الرسالة «ندرسها وبالطبع نحن مهتمون بأي معلومات يقدمها لنا التحالف بقيادة السعودية». وردا على سؤال عن دعوة خبراء من الأمم المتحدة لزيارة الرياض لبحث ما جاء في التقرير قال المتحدث «نفضل» أن نعقد مثل هذا الاجتماع في الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، أكد مسؤول عسكري يمني أن دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية أنقذت بلاده من متاهات ودوامات العنف والفوضى والضياع.

ووصف قائد محور شبوة قائد اللواء 30 مشاة اللواء ناصر النوبة، قرار تدخل دول التحالف العربي لشن عمليات عسكرية ضد ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية بالحكيم، مثمنا أدوار ومواقف التحالف التي قام بها إلى جانب اليمن.

وقال اللواء النوبة لدى لقائه صحفيين أمس (الأربعاء) في مدينة عتق عاصمة المحافظة «إن قرار دول التحالف العربي الحكيم في اليمن سيظل يمثل الحدث الأبرز في حياة الأمة العربية وتاريخها السياسي المعاصر ومصدر تجديد لثقتها في قدرة النظام العربي الموحد في خياراته الإستراتيجية على حماية المصالح الكبرى لها والدفاع عن أمنها القومي المشترك.«

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الحياة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15997656
	المصدر: جريدة المدينة الاحد 7 رمضان 1437هـ - 12 يونيو 2016م http://www.al-madina.com/node/682782

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/16047872

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 8 رمضان 1437هـ - 13 يونيو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160613/Cartoon201606136965.htm

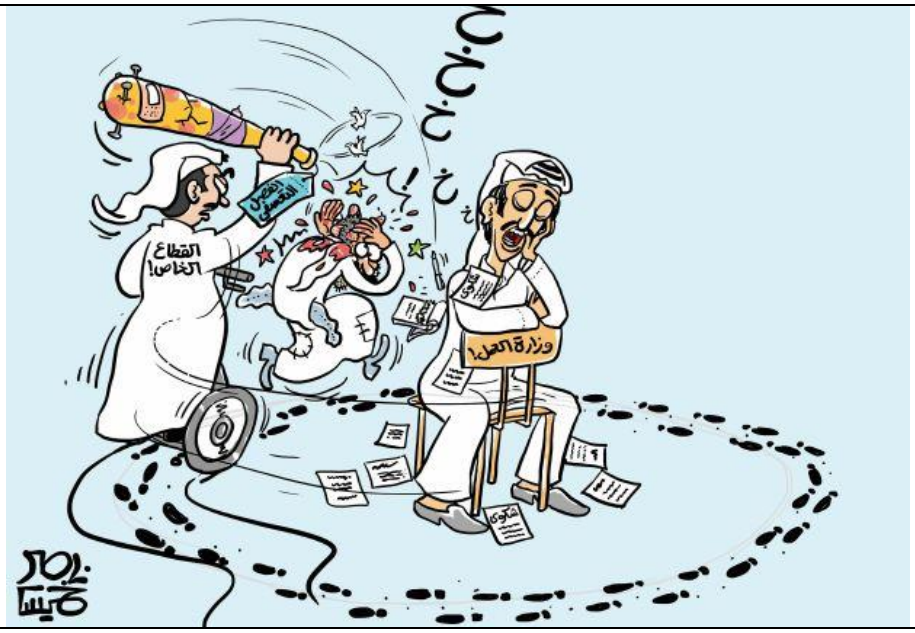

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/16064658

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 9 رمضان 1437هـ - 14 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com//comic

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 10 رمضان 1437 هـ - 15 يونيو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160615/Cartoon201606156967.htm

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 10 رمضان 1437 هـ - 15 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1511475

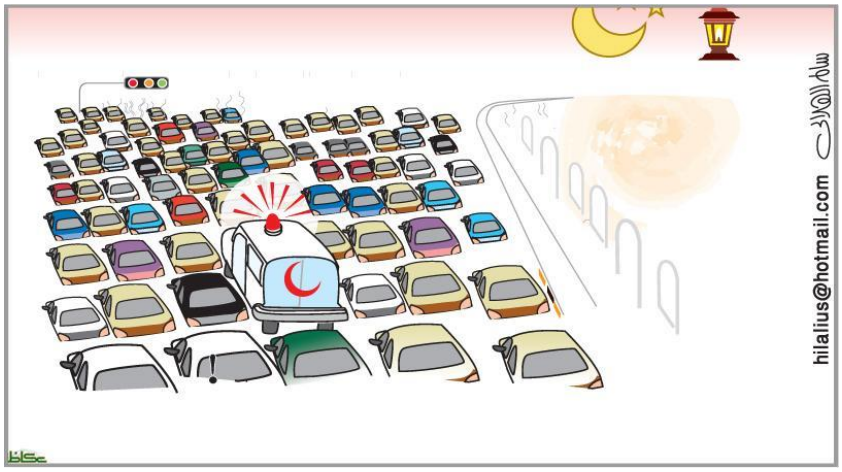

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 رمضان ثانى 1437هـ - 16 يونيو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160616/Cartoon201606166968.htm

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 رمضان 1437هـ - 16 يونيو 2016م

http://www.alriyadh.com/1511719